١) **بناء الفعل الماضي:** ذكرنا من قبل أنّ البناء معناه: بقاء آخر الكلمة على حركة واحدة مهما تغيَّرت العوامل الداخلة عليه وللفعل الماضي حالات البناء الآتية:

أ- البناء على الفتح: وهو الأصل في بنائهِ، وحالات بنائهِ الأخرى إنَّما هي لعوارضَ تعرِضُ له، كما سنرى. فالفعل (اتَّخَذَ) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ [النساء ٤: ١٢٥] فعل ماضٍ مبني على الفتح الظّاهر على آخرهِ. وهذه الحركة قد تكون ظاهرة وقد تكون مقدَّرة على آخر الفعل لعلّةٍ صوتية تمنعُ ظهورها.

فالفعلان (تولَّى، سعى) في قولهِ تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ﴾ [البقرة ٢: ٢٠٥] فعلان ماضيان مبنيان على الفتح، ولكنَّ الحركة يستحيل أن تظهر على الألف، ولذلك فالفتح يقدَّر تقديراً.

ب-ويبقى الفعل الماضي على أصل بنائه (الفتح) إذا اتصلت بآخره تاء التّأنيث الساكنة الدالة على تأنيث الفاعل. فهذهِ التاء وظيفتها الدّلالة على تأنيث الفاعل فحسب، ولا أثر لها في بناء الفعل من ذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾[1] [الأعراف ٧: ٤٣] فالفعل (جاءتْ) بقي مبنياً على الفتح على الرغم من اتصال (تاء التّأنيث) بآخرهِ.

ونحو الفعلين (كشّفت، وجدت) في قول إبراهيم بن هرمة[2]: [البسيط]

طيَّ الثِّيابِ الَّتي لو كشّفتْ وجِدَتْ فيها المعاوِزُ في التّفتيش والخِرَقُ[3]

فهما مبنيان على الفتح مع أنَّهما متَّصلان بتاء التّأنيث الساكنة.

ت- ويبنى الفعل الماضي على الفتح أيضاً إذا اتصلت به (ألف الاثنين)، نحو: كتبا، لعبا، فرحا، فألف الاثنين لا تؤثر في آخر الفعل شيئاً.

ففي الأحوال المذكورة آنفاً نلحظ أن الفعل الماضي لم يعرض له عارضٌ صوتي يمنع من بنائه على الفتح، وهو الأصل فيهِ كما ذكرنا من قبل.

ولكن قد تعرِضُ لهُ عوارِضُ فتغيِّر حركة بنائه الأصلية (الفتح)، وذلك في الحالين الآتيتين:

- قد يتصل به ضميرٌ ساكنٌ (واو الجماعة)، نحو: (لعبوا)، و(ندموا) فتتغير حركة بنائه، فيصبح مبنياً على الضم، وهذا الأمر سببتهُ (واو الجماعة)، لأن الواو تتطلَّب أن يكون الحرف الَّذي قبلها منسجماً معها، لذلك كان بناء الفعل على الضم، تطلُّباً للانسجام الصّوتيّ بينها وبين ما قبلها. قال بشر بن أبي خازم[4]: [البسيط]

---

[1] – موضع الشّاهد: الفعل (جاءَت). وجه الاستشهاد: بناء الفعل على الفتح مع اتصاله بتاء التأنيث الساكنة.

[2] – المعاوز: اهتراء الثياب.

[3] – موضع الشّاهد: (كشّفتْ، وجدتْ). وجه الاستشهاد: بقاء الفعل الماضي مبنياً على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث الساكنة.

[4] – موضع الشّاهد: (عهدوا، زوَّدوك، عمدوا). وجه الاستشهاد: بناء الأفعال الثلاثة الماضية على الضم لإسنادها إلى واو الجماعة.

بانَ الخليط ولم يوفُوا بما عهدُوا وزوّدوك اشتياقاً أيَّةً عمدوا

وقد يلحق بالفعل ضميرٌ متحرك، نحو (تاء الفاعل المتحركة)، و(نون النسوة)، و(نا) الدالة على جماعة الفاعلين، نحو: (قرأتُ)، و(جمعتَ)، و(كتبنَ)، و(حَمانا). قال بشر:

[الوافر]

كفَيْنا مَنْ تغيَّب واسْتبحْنا سنامَ الأرضِ إذْ قحطَ العقارُ[٥]

فكلٌّ من (تاء الفاعل)، و(نون النِّسوة)، و(نا) الدَّالة على الفاعلين ضمائر متحرِّكة، وقد غيَّرت حركة بناء الفعل من البناء على الفتح إلى البناء على السكون.

والرأيان الأخيران هما اللذان شاعا وانتشرَا وأخذَ بهما المعربون. ولكنَّ الرأي الحقيقي أنَّ الفعل الماضي يبنى على الفتح مطلقاً إلا إذا عرضت لهُ عوارض صوتية، كاتصاله بتاء الفاعل، فيبقى مبنيَّاً على الفتح، ولكنَّ السكون قبل التاء سكونٌ عارضةٌ وليست حركة بناءٍ. وكذلك بناؤه على الضمِّ إذا لحقت به واو الجماعة، فهذه الضّمّة الَّتي قبل (الواو) هي حركة عارضة تحقيقاً للانسجام الصوتي بين الواو وما قبلها وليست حركة بناء. وهذا رأي لم ينتشر بين المعربين ولم يكتب له الشيوع، على الرَّغم من صحَّتِهِ وانسجامهِ مع روح اللُّغة ولما فيه من تكلُّفٍ وتعقيد؛ لأنَّه لا يحمل الظّاهرة اللغويّة على ظاهرها.

٢) **بناءُ فعلِ الأمر**: بين علامة الجزم(السكون) وعلامة بناء فعل الأمر علاقة حميمة؛ لأنَّ بعض النُّحاة ينظرون إلى فعل الأمر على أنه مقتطع من الفعل المضارع، وهذا إذا جُزِمَ فعلامة جزمهِ السكون، لذلك قالوا: يُبْنى فعل الأمر على ما يُجزَمُ بهِ مضارِعُه، فالفعل (اكتبْ) مبنيٌّ على السكون؛ لأنَّ مضارعه في قولنا (لِتكتُبْ) مجزوم وعلامة جزمه السكون.

ويُبنى فعل الأمر على حذف حرف العلَّة من آخرهِ كما يجزمُ المضارعُ المعتلُّ الآخِر بحذف حرف العلة. فالفعل (إسعَ) مبنِّي على حذف حرف العلة (الألف) لأنَّ مضارعه(يسعى) يجزم بحذف الألف في قولنا: (لم يَسْعَ) والفعل (ارمِ) يُبْنى على حذفِ حرفِ العلة (الياء)، لأنّ مضارعه (يرمي) يجزم بحذف حرف العلة (الياء) في قولنا (لم يرمِ)، والفعل (ادعُ) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة (الواو) لأنَّ مضارعهُ (يدعو) يجزم بحذف حرف العلَّة (الواو) في قولنا (لم يدعُ).

وإذا كان فعل الأمر متصلاً بضمائر الرّفع (واو الجماعة) أو (ياء المؤنّثة) أو (ألف الاثنين)، نحو قولنا: (لم يدرسوا)، (لم تدرسي)، و(لم تدرسا) بني على حذف النّون من آخره لأنَّ مضارعه من (الأمثلة الخمسة = الأفعال الخمسة).

وإذا لحقتْ فعل الأمر إحدى نوني التوكيد، نحو: (اكتبَنْ) و(ادرسَنَّ) فإنَّهُ يبنى على الفتح؛ لأنَّ مضارعه يبنى على الفتح إذا اتصلت به إحدى هاتين النّونين، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا[٦] بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق ٩٦: ١٥] وقوله: ﴿لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ [الهُمَزة ١٠٤: ٤].

---

[٥] – موضع الشّاهد: (كفَيْنا) (استبْحنا). وجه الاستشهاد: بناء الفعلين على السكون لاقترانهما بـ (نا) الدالة على الفاعلين.

وإذا اقترنت به نون النسوة كان مبنياً على السكون، نحو: (ادرسْنَ) و(اكتبْن)، لأنّ مضارعه مبني على السكون عند اتّصاله بها، نحو: (يخرجن) و(يكتبن). فحركات بناء فعل الأمر متساوقةٌ تماماً مع حركات جزم المضارع وبنائه، ولعلَّ هذا التساوق هو الَّذي ذهب ببعضهم إلى القول: إنَّ فعل الأمر مقتطع من فعل الحال (المضارع).

---

[٦] – تقلب نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقوف عليها بشرط أن تكون مسبوقة بفتحة.

٣) فعل الحال (المضارع)

فعل الحال (المضارع) هو الفعل الوحيد المعرب بين الصيغ الثلاث. والإعرابُ أصلٌ فيهِ، لذلك كان بناؤه لعارضٍ يعرضُ له.

أ- بناء فعل الحال (المضارع)

ولبناء فعل الحال (المضارع) حالان هما:

- البناء على السّكون: وهذا البناء يعرضُ له إذا لحقتْ به نون (النِّسْوة) وهي نون حركتها الفتح، نحو: يقْرأنَ، تكتُبْنَ، يَقُلنَ ...
- البناء على الفتح: ويكون هذا البناء ناجماً عن اتصال نون (التوكيد) بقسميها: الخفيفة والثقيلة. ويشترطُ أن يكون اتصالهما به اتصالاً مباشراً بآخر الفعل بغير فاصل.

فالفعل (يكتُبُ) وهو مُعربٌ مرفوع يُصبِح مبنيَّاً على الفتح إذا اتصلت بهِ نون التوكيد الخفيفة، نحو: (لتكُتبَنْ) أو نون التوكيد الثقيلة، نحو: (لتكتُبَنَّ) ولكنَّ نون التوكيد الثقيلة إذا لم يكنِ اتصالها مباشراً بآخر الفعل المضارع فإنَّها لا تؤدي إلى بنائهِ، بل يبقى مُعرباً وذلك إذا فصلَ بين هذه النّون وآخرِ الفعل ضمير مثل (واو الجماعة) أو(ياء المؤنّثة المخاطبة)، أي إذا كان الفعل من الأفعال الخمسة، نحو الفعل: (تقومونَ)، فإذا أردنا توكيده بنون التوكيد فإنَّهُ لا يُبنى بل يبقى مُعرَباً، ويصبح: (تقومُنَّ). ويمكن أن نوضِّح ما حصلَ لهذا الفعل على النَّحو الآتي:

- تقومُ: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضّمّة الظّاهرة.
- تقومون: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوتُ النّون لأنَّه من الأفعال الخمسة.
- لَتقومُنَّ: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوتُ النّون؛ لأنَّه من الأفعال الخمسة، وحذفت (نون الرّفع) منعاً لتوالي الأمثال (ثلاث نونات: نون الرّفع. نون التوكيد وهي حرفان) ولمَّا حذفت النّون صار الفعل (تَقُوْمُوْنْنَ) فالتقى ضمير الجماعة (الواو) وهو ساكن مع النّون الأولى من نون التوكيد وهي ساكنة أيضاً، فحذفت واو الجماعة، وعُوِّضَ عنها بضمة فوق الحرف الأخير من الفعل المضارع، فأصبح (تقومُنَّ)، وهذا مُطَّرِد في كل فعل حالٍ (مضارع) من الأفعال الخمسة أُريدَ توكيدُهُ بنون التوكيد الثقيلة فحسبُ؛ لأنَّه يمتنع اتصالُهُ بنون التوكيد الخفيفة.

ب-إعراب فعل الحال (المضارع)

قُلنا من قبل: إنَّ الأصل في هذا الفعل هو الإعراب، وهذا يعني أنَّ هذا الفعل يخضَعُ لتأثير العوامل الداخلة عليه من نصبٍ أو جزمٍ، فتتغير حركة آخرهِ، وأحوالُ إعرابهِ هي:

أ- <u>الرّفع:</u> وهو الأصلُ فيهِ، وذلك إذا لم يتقدَّمهُ ناصبٌ ولا جازمٌ. وعلامة الرّفع هي:

- الضّمّة الظّاهرة، وذلك إذا لم يكن مختوماً بحرف علة وإذا لم يكن من الأفعال الخمسة.
- الضّمّة المقدرة: إذا كان منتهياً بحرف علة، نحو:
  - يسعى: الضّمّة مقدرة للتّعذر.

- يدعو: الضّمّة مقدرة للثّقل.
- يرمي: الضّمّة مقدرة للثّقل.

فالألف حرف لا يمكن إظهار حركة الإعراب عليها، ولذلك قيل: للتعذر. أمّا مع الواو والياء فليس الأمر متعذراً ولكنه يؤدي إلى ثقل في اللفظة، كأن نقول: (يدعوُ) و (يرميُ).

- ثبوت النّون: إذا اقترنَ بأحد ضمائر الرّفع (ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنّثة المخاطبة)، نحو:
  - تكتبانِ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النّون.
  - يكتبونَ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النّون.
  - تكتبينَ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النّون.

ب- النّصب: إذا سبقهُ أحد الأحرف الناصبة، وهي: أن، لن، كي، إذن. وعلامة النّصب هي:

- الفتحة الظّاهرة، نحو قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه ٢٠: ٩١]
- الفتحة المقدّرة إذا كان الفعل المضارع معتلاً بالألف، نحو: (لنْ نسعى إلّا في الخير).
- حذف النّون: إذا كان مقروناً بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنّثة المخاطبة، نحو: (ادرسيْ كي تكونيْ من المتفوقات).

ت- الجزم: يجزم فعل الحال (المضارع):

- إذا تقدَّمهُ أحد الأحرف الجازمة لفعل واحد، نحو: لمْ، لمَّا، لام الأمر، لا الناهية.
- إذا تقدَّمهُ أحد الأدوات الجازمة لفعلين، نحو: إنْ، إذْما، مهما، مَنْ، أينما، أنَّى، كيفما، حيثما، متى، أيّان.
- إذا كان جواباً للطلب.

وعلاماتُ الجزم هي:

- السّكون: إذا كان الفعل المضارع صحيح الآخر، نحو: لم يكتبْ – لم ينمْ.
- حذف حرف العلة: إذا كان معتلَّ الآخر، نحو: لم يسعَ – لم يرمِ – لم يدعُ.
- حذف النّون: إذا كان مقروناً بألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنّثة نحو:
  - لم يسافرا: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمة حذف النّون؛ لأنَّه من الأفعال الخمسة.
  - لم يسافروا: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمة حذف النّون؛ لأنَّه من الأفعال الخمسة.
  - لم تسافري: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمة حذف النّون؛ لأنَّه من الأفعال الخمسة.

ثانياً: الدّلالة الزّمنية للفعل في العربيّة[٧]

أشرنا فيما مضى من الصفحات إلى أنَّ النُّحاة القدامى تنكَّبوا الاهتمام بالدّلالة الزّمنية للفعل في العربيّة متأثرين بنظرتهم الشكلية إلى الفعل وقدرته على العمل، إذ عدُّوهُ أقوى العوامل اللّفظيّة. وكان هذا الاهتمام مَدْعاة للمستشرقين إلى اتِّهام لغتنا العربيّة بعجزها في التعبير عن الأزمنة المختلفة. وقد فات هؤلاء المستشرقين أنَّ النُّحاة إذْ لم يخصُّوا أنماط التعبير عن صيغ الزّمان المختلفة في أبحاث مستقلَّة مفصَّلة ولكن هذه الإشارة إلى ذلك لم تخلُ منها كتب اللُّغة وكتب التفسير على تنّوع مشارب أصحابها، ما يكشف عن إدراكهم الدّلالة الزّمانيّة، نحو قولهم: إنّ السين وسوف تخلِّصان الفعل للمستقبل، و(لنْ) تخلِّصه للمستقبل أيضاً، و(لمْ) تقلبُ زمانَ المضارع إلى المضيِّ، وأنَّ (فَعَلَ) إذا تقدَّمه الظّرف (إذا) انصرفَ إلى المستقبل، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر ١١٠: ١]، وهكذا دواليك.

وقد كان كل ذلك حافزاً للغويين المحدثين إلى تخصيص الفعل وأزمنتهِ بدراسات مستقلة، ومن هؤلاء الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابهِ (الفعل: زمانهِ وأبنيتهِ)، والدكتور محمد عبد الرحمن الريحاني في كتابهِ (في التحليل الزّمني للغة) والدكتور مالك يوسف المطلبي في (الزّمن واللُّغة)، والدكتور تمام حسان في كتابهِ (اللُّغة العربيّة: معناها ومبناها)، والدكتور محمد طاهر الحمصي في كتابهِ (من نحو المباني إلى نحو المعاني)، والدكتور فاضل السّامرائي في كتابه: (معاني النَّحو) و قد استطاع هؤلاء أن يرفعوا الحَيْف عن هذه اللُّغة، ويردُّوا على من رماها بالقصور في الدّلالة الزّمنية، محاولين الربط بين الصّيغة الشكلية وتعدُّد وظائفها في تراكيب مختلفة بحسب السياقات الَّتي يُراد التعبير عنها.

كنّا –فيما مضى– قد قسَّمنا الفعل ثلاثة أقسام رئيسة بحسب دلالته الزّمنية العامة، فقلنا: إنه ماضٍ، وحال (مضارع) ومستقبل. ولكنَّ هذه الصيغ ليست مطلقة الدّلالة زمنيَّاً، فقد يأتي الفعل في صيغة الماضي ليعبِّر عن الحاضر أو المستقبل، والعكس صحيح.

ومن هنا أردنا أن نضعَ بين أيدي أبنائنا الطلاب تصنيفاً للصيغ الزّمنية للفعل في العربيّة، لنربط الصّيغة بدلالتها، أو الشكل بالمحتوى، حتَّى لا يظَنوا أنَّ لغتنا قاصرة في هذا الجانب، أو أن اللغات الأخرى هي وحدها الَّتي تملك صيغاً متعدِّدة بحسب الزّمن المراد التعبير عنه.

وفيما يأتي عرض موجز لدلالة الفعل على الزّمن.

---

[٧] - اقتصرنا في دراستنا الزمن السياقي على الماضي والحاضر لما يطرأ عليهما من تبدلات دلالية زمنية سياقية،وانحصار فعل الأمر في الدلالة على المستقبل فحسب.وللتوسع في ذلك ينظر:اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان،ص:٢٤٠وما بعدها،ومن نحو المباني إلى نحو المعاني للدكتور محمد طاهر الحمصي،ص:١١٧-١٢٧،والفعل في القرآن الكريم،عبد الجبار توامة،رسالة ماجستير،جامعة حلب،١٩٨٦م،وغيرها.

١. الفعل الماضي

وقد عبَّرنا عنه بصيغة (فَعَلَ) المجرَّدة. فهذه الصّيغة تدل على حدث وقع في الزّمن الماضي، وكلُّها إذا اقترنت بأدوات لها دلالتها الخاصة قد تخرج عن الدّلالة الأصلية، فتدلُّ على أزمنة أخرى. وفيما يلي عرض لدلالات هذه الصّيغة.

١- الزّمن الماضي البسيط: وهي الدّلالة الزّمنية الأصل للفعل الماضي، وهذه الدّلالة تعمُّ الدّلالة الزّمنية سواء أكانت قريبة من وقت التكلم أم بعيدة منها، نحو: نامَ، سافرَ، نهضَ، ... وهذه الدّلالة قد تكون قريبة إذا كان مع الفعل لفظ يدل على الزّمن الحاضر، نحو كلمة (الآن) في قوله تعالى: ﴿الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة ٢: ٧١]، أو قوله تعالى: ﴿قَالَ: إِنِّي تُبْتُ الآنَ﴾ [النّساء ٤: ١٨].

٢- وقد يكون الماضي بعيداً، نحو قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [العنكبوت ٢٩: ٤٤]، أو قوله تعالى: ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ [البقرة ٢: ٢٩]، في معرض الحديث عن خلق السّماوات والأرض. وقد أشار ابن يعيش النَّحويّ إلى هذه الدّلالة المطلقة لصيغة (فَعَلَ)، فقال: "وذلك أنَّكَ تقول: قامَ فيصلُح لجميع ما تقدَّمك من الأزمنة".

٣- الزّمن الماضي البعيد المنقطع[٨]: وصيغته: كانَ أو (قرينة لفظيّة أخرى الفعل الماضي) نحو قوله تعالى: ﴿ولقد كانوا عاهدوا الله من قَبلُ لا يولُّون الدُّبُر﴾ [الأحزاب ٣٣: ١٥]. ففي هذه الآية قرينتان لفظيتان هما: (كانَ) و (من قبلُ). وقد صرفتْ هاتان القرينتان زمن الفعل إلى المضيِّ البعيد. ومثله قوله تعالى: ﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف ١٢: ٦]، وقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاء لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر ٥٤: ١٤].

٤- الماضي القريب المنتهي بالحاضر[٩]: وصيغتهُ:

قَد + الفعل الماضي

لأنَّ صيغة (فَعَل) المجرَّدة قد تدلُّ على البعد والقُرب، ولكنَّها سبقتْ بـ (قَد) انصرفت دلالة الفعل إلى الماضي القريب؛ لأنَّ (قد) حرف معناه التقريب.

٥- الزّمن الماضي القريب المنقطع: وصيغتهُ:

كان + قَدْ + فَعَلَ

ومن ذلك قول المؤذِّن: (قَد قامت الصلاة). أي: قَرُبَ وقتُ إقامتها. وهذا يعني أنَّ المراد بالماضي القريب الماضي الَّذي اقتربَ زمانهُ من زمن الحال.

---

[٨] – المقصود بالمنقطع الذي لا يتكرَّر.

[٩] – لهذا الحرف دلالتان أخريان: أولهما: دلالته على تحقُّق حصول الفعل في الزمن الماضي. وثانيهما: توقّع حصول الفعل. قال ابن يعيش: "لا يقال: (قد فَعَل) إلا لمن ينتظر الفعل ويسأل عنهُ".

٦- الزّمن الحاضر: ويُسمَّى (الحال) أيضاً. وهذه الدّلالة مخصوصة بألفاظ تدلُّ العقود الَّتي تقع بين النَّاس، من نحو البيع والشِّراء والزواج والطَّلاق، فصيغتُها (فَعَلَ)، ولكنَّها يُقصَدُ بها الإنشاء لا الإخبار، نحو قول الرَّجل لمن جاء يخطب ابنتهُ: (زوَّجتُكَ) بمعنى (أزوجك)، أو قول الخاطب (قبلتُ منكَ) بمعنى (أقبلُ منك). أو قول البائع للآخر: (بِعتُكَ) أو (اشتريتُ منكَ). وهذه أفعال يراد منها التعبير عن الإرادة والموافقة، ويسميها علماء اللسانيات: (الأفعال الكلامية)؛ أي الأفْعَال الَّتي يحدث معناها لحظة التكلم، أو التفوُّه بها.

٧- الزّمن المستقبل: تخرج صيغة (فَعَلَ) في الدّلالة إلى المستقبل إذا كانت معها قرينة لفظيّة تصرفها إليهِ. ويكون ذلك في الأحوال الآتية:

أ. الدّعاء: وذلك نحو قولك لصديقك: سامحَك الله، عفا اللهُ عنكَ، غفرَ اللهُ لك، وكلُّها تدلُّ على الدّعاء وتتوجَّه دلالتها إلى المستقبل، لأنها بمعنى: لِيُسامِحْكَ الله، ليعفُ الله عنك، ليغفرِ الله لكَ.

ب. إذا اقترن بالفعل ظرف دالٌّ على المستقبل، نحو: (غدٍ)، ... ومنهُ قول الطِّرمَّاح بن حكيم[١٠]:

[الطّويل]

وإنِّي لآتيكُم تشكُّرَ مَا مَضَى مِنَ البرِّ وَاسْتِيْجَابِ مَا كَانَ في غدِ[١١]

والتّقدير: واستيجاب ما سيكون في غدٍ.

ج. إذا تقدَّمتهُ أداتا الشّرط (إذا) و(إنْ)، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون ٦٣: ١]. وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [الفتح ٤٨: ١].

وقول الربّيع بن ضبع: [الوافر]

إذا جاء الشِّتاءُ فدثّروني فإنَّ الشّيخ يَهْدِمُه الشِّتاء[١٢]

ففي الشّواهد الثلاثة سُبِقَ الفعل الماضي (جاء) باسم الشّرط (إذا) وهي تدلُّ على المستقبل في أصل وضعها.

ومن مجيء الفعل الماضي (فَعَلَ) مسبوقاً بـ (إنْ) الشَّرطيّة قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات ٤٩: ٦].

---

[١٠] – تشكَّر: شُكر. استيجاب: وجوب واستحقاق.

[١١] – موضع الشّاهد: (ما كان في غدٍ). وجه الاستشهاد: دلَّت صيغة الفعل الماضي (كان) على المستقبل، لاقترانها بقرينة لفظية تدلُّ على المستقبل، وهي كلمة (غدٍ).

[١٢] – موضع الشّاهد: (إذا جاء الشتاء). وجه الاستشهاد: مجيء الفعل (جاء) ماضياً بعد إذا الشرطية وتوجه دلالته إلى المستقبل مع تحقيق حصوله.

وفي مجيء الفعل الماضي بعد (إذا) دلالة معنويّة هي تحقُّقُ حصول ما بعد (إذا) فهي على العكس من مجيء الفعل الماضي بعد (إن) الشَّرطيّة.

د. وقوعه بعد أداتَيْ الحَصْر (إلَّا) و(لمَّا) على أن تُسبَقا بفعلين دالَّين على القسم، فـ "الأفعال بعد (إلَّا) و(لمَّا) ماضية في اللّفظ مستقبلة في المعنى". ومن ذلك قولك: "نشدتُكَ اللهَ إلَّا فعلتَ"، والمعنى: أقسمتُ عليكَ أنْ تفعلَ، وقولك: "عزمتُ عليك لمَّا درست"، أي: أقسم عليك أن تدرسَ.

هـ. الإخبار عن أحداث مستقبليَّة مقطوع بوقوعها، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل ١٦: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر ٣٩: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُواْ عَلَيْنَا﴾ [الأعراف ٧: ٥٠] فالأفعال الماضية في الشواهد الثّلاثة، وهي: (أتى، نُفِخَ، نادى) هي ماضية في اللّفظ مستقبلة في المعنى، لأنها في سياق الإخبار عن المستقبل، وهي أخبار متحقِّقة جيء بها في صيغة (الماضي) للدّلالة على ذلك.

٨- الزّمن الماضي المستمر: وصيغته:

ما (الظّرفية) + الفعل النّاسخ (دام)

(ما دام) + الاسم + الخبر

نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً﴾ [مريم ١٩: ٣١]، والمعنى مدَّة بقائي على قيد الحياة. (وما) الظّرفية هذه تؤدي من جهة المعنى وظيفة الأداة الشَّرطيّة (إنْ)، ففي قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾ [هود ١١: ١٠٧]، والمعنى: إن دامت السماوات قليلاً أو كثيراً.

٩- الزّمن الماضي الممتد إلى المستقبل: وصيغتهُ: (ما زال) + (يفْعلُ)

وتتطلَّب هذهِ الدّلالة وجود تحديد لنهاية الاستمرار. ومن ذلك قول عنترة بن شدَّاد:

[الكامل]

ما زلتُ أرميهم بثُغرةِ نحره ولَبَانِهِ حتَّى تَسَربَلَ بالدَّمِ[١٣]

وقول الشّاعر: [الطّويل]

وما زالتِ القتْلى تمجُّ دماءَها بدِجْلةَ حتَّى ماءُ دجْلةَ أشكَلُ[١٤]

ومنه قوله –صلّى الله عليه وسلّم–: (ما زال جبريلُ يوصيني بالجار حتَّى ظننت أنه سيورثه).

---

[١٣] – موضع الشّاهد: (ما زلت أرميهم... حتى). وجه الاستشهاد: (دلالة الصيغة على الزمن الماضي المستقبل).

[١٤] – موضع الشّاهد: (وما زالت القتلى تمج). وجه الاستشهاد: (دلالة الصيغة على الزمن الماضي المستقبل) ووجود (حتى) الدالة على نهاية الاستمرار.

١٠- الزّمن الماضي المستمر: وصيغتهِ: (كان) + (يفعَلُ)

ومنهُ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ﴾ [آل عمرن ٣: ١٤٣] وقولهُ تعالى: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ﴾ [مريم ١٩: ٥٥] فتركيب (كان) مع صيغة الفعل المضارع جعل دلالة الفعلين (تمنَّون)، و(يأمرُ) تتجه إلى الدَّوام والاستمرار.

١١- الزّمن الماضي المقارب: وصيغته: (كاد) + (يفعل)

١٢- الزّمن الماضي الشّروعيّ: (شَرَعَ) + (يفعَلُ)

٢. <u>فعل الحال (الحاضر/المضارع)</u>

وقد آثرنا تسميتهُ بفعل الحال أو الحاضر لينسجم ذلك مع دلالته على الزّمن. أمَّا مصطلح (المضارع) فهو مصطلح لا علاقة لهُ بالدّلالة على الزّمن، وهو يقوم على قضية (الإعراب) لشبه الفعل المضارع بالاسم، فاستحقَّ لذلك الإعراب كما استحقَّهُ الفعل، وهذه التسمية لا تنسجم مع تسمية الفعلين الآخرين: الماضي والمستقبل، وهما تسميتان لحمتهما وسداهما الدّلالة الزّمنية.

وصيغة فعل الحال هي: (يَفعَلُ)، وهي صيغة مشتركة في الدّلالة على الحال أو الاستقبال ما لم تخصصها قرينة لفظيّة بإحدى الدلالتين الزّمنيتين.

ويمكن تقسيم دلالته الزّمنية على النَّحو الآتي:

١) الزّمن الحاضر المُطْلَق: وصيغتهُ (يفعَلُ)، ويكونُ ذلكَ في الموضِعين الآتيين:

آ- الدّلالة على حقائق كونيَّة أو علميَّة ثابتة ليس لها زمنٌ محددٌ، ومن ذلك قولُنا: إنَّ الماءَ يغلي في الدَّرجة مئة، وقولُنا إن الشمس تُشرِقُ من الشَّرق، وتغربُ في الغرب. فليس للأفعال(يغلي) و(تشرق) و(تغرب) دلالة على زمن معيَّن يجري عندَ التكلُّم أو أن الأمر سيقع مستقبلاً.

ب-الدلالة على عادة، ومنهُ قول العرب في المثل: (قبلَ الرِّماءِ تُملأُ الكَنائنُ) فهذه العادة (ملْءُ الكنائنِ قبل الرّمي) عادة ثابتة عُبِّرَ عنها بصيغة الفعل الحاضِر (يفعَلُ).

٢) الحاضر البسيط: وصيغته: (يفعَلُ)، وهو خالٍ من القرائن الَّتي تُخَصِّصهُ بالحال أو الاستقبال، ولكنه يدلُّ على وقوع الحدث وقت التكلم، وتنصرف دلالتهُ إلى الحال بصيغته لا بقرينة لفظيّة من خارجهِ، نحو: (يُسْرِعُ الجارُ إلى نجدة جاره).

٣) الحاضِر التجدُّدي: وصيغته أيضاً (يفعَلُ)، إذ إنَّ هذه الصّيغة تدلُّ في أصْل وضعها على التجدُّد، نحو: (يؤدي المدرِّس واجبه).

٤) الحاضر الاستمراري: وتُعبِّر عنهُ صيغة مركبة من الفعل النّاقص: يظلُّ + الفعل الحاضر والفرق بين صيغتي (يفعَل) و(يظلُّ يفعَلُ) أنَّ "معنى التجدُّدِ هو الأبرز في الصّيغة الأولى، ومن التجدد يفهم الاستمرار، وأنَّ معنى الاستمرار هو الأبرز في الصّيغة الثانية، وهو مترافق مع التجدد".

٥) المستقبل البسيط: صيغته (يفعَلُ). ويكون ذلك إذا سبقته أو لحقتهُ لواصق تمحِّضهُ للاستقبال، وهي: أنِ النَّاصبة، نونا التوكيد، إنِ الشَّرطيّة، لو المصدريَّة، الظروف الَّتي تدلُّ على المستقبل، نحو: غداً،

٦) الحاضر البسيط: وصيغته (يفعَلُ) ولكن يُشتَرَط لهذه الصّيغة اقترانها بقرائن لفظيّة تُخلِّصُها للحال، وهذه القرائن:

أ- لام الابتداء، وتكون صيغته: اللام المفتوحة + يفعَلُ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى﴾ [العلق ٩٦: ٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ﴾ [يوسف ١٢: ١٣].

ب-ظروف دالّة على الزّمن الحالي، نحو: (الآنَ)، (السّاعةَ)، (الحينَ)، وتكون صيغتهُ: (يفعَل + الآن) ... نحو: (نذهبُ الآن إلى الكليَّة)، و(ندخل السَّاعة إلى المحاضرة).

ت-أدوات النفي: (ليسَ)، (ما)، (إنْ)، وتكون صيغة التّركيب:

- ليسَ + يفعَلُ
- ما + يفعَل
- إنْ + يفعَلُ

نحو قول المتنبِّي: [الوافر]

وزائرتي كأنَّ بها حياءً فليسَ تزورُ إلَّا في الظلام[١٥]

وقولك: (ما يحسُن بِكَ أنْ تُقصِّرَ في دراسَتِكَ)

٧) الزّمن الحالي الاستمراريّ المتَّصل بالماضي: (ما) + (يزالُ) + (يفعَلُ)

٨) الزّمن الحالي المقاربي: (يكاد) + (يفعَلُ)

٩) المستقبل القريب: وصيغته: (السين + يفعَلُ ← سَيَفعَلُ). ومنه قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا﴾ [الفتح ٤٨: ١١].

١٠)المستقبل البعيد وصيغته: (سوف يفعَلُ). ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى ٩٣: ٥]، وقوله: (فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيّاً﴾ [مريم ١٩: ٥٩]؛ لأنَّ السياق يدل على أنَّ ذلك سيكون في المستقبل البعيد، وقول زهير بن أبي سُلمى:

[الوافر]

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَومٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ[١٦]

---

[١٥] – موضع التمثيل: (فليس تزور....). ووجه التمثيل: دلالة الصيغة (ليس نزولُ) على الحال.

[١٦] – موضع الشّاهد: (وسوف أدري). وجه الاستشهاد: دلالة الصيغة (سوف أدري) على المستقبل البعيد ولعلَّ هذه الدلالة عائدة إلى استعمال (سوف)، وهي أكثر أصواتاً من (السين)، فقابلوا بين امتداد الصوت والبعد في الزمن.

١١)الزّمن المستقبل الاستمراريّ: وصيغته: (سيظلُّ + يفعَلُ). نحو قولنا: سيظَلُّ المجِدُّ يسعى إلى التفوُّق.

١٢)الزّمن الحالي الاستمراريّ: وصيغته: (ما يزالُ + يفعَلُ). نحو قولنا: ما يزال زيدٌ يقوم بواجبه.

١٣)الحال الاستمراريّ المتصل بالمستقبل: وصيغته:(لا يزال + يفعَلُ). نحو: لا يزالُ الأبطال يقفون على الثُّغور.

١٤)الحال المقاربيّ: وصيغته: (يكاد + يفعل). ومنه قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النّور ٢٤: ٣٥]

١٥)المستقبل الاستمراريّ القريب: وصيغته: (السين + يظل + يَفعَلُ).

١٦)المستقبل الاستمراريّ البعيد: وصيغته: (سوف + يظلُّ + يفعل). نحو قولنا: سوف يظلُّ خالدٌ يعالجُ المرضى.

وهذه الصّيغ الخاصَّة بالزّمن الحاضر كغيرها من الصّيغ الأخرى قد تفارق مقتضى الظّاهر لأمر بلاغيّ، فيعبَّر بها عن زمن آخر غير ما اختصَّ بها من زمن.

فصيغة (يَفعَلُ) قد تمحَّض للدلالة على الماضي البسيط، ولا بدَّ لذلك من وجود قرائن لفظيّة أو معنويّة تخصِّصه، وهي:

أ. الأداة (لم) و(لما) الجازمتان، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات ٤٩: ١٤].

ب. (لو) الشَّرطيّة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل ١٦: ٦١].

ج. (إذ) الظّرفية الدالة على الزّمن الماضي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ﴾ [الأنفال ٨: ٣٠].

د. أن تُحكى بهِ حالٌ ماضية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوَءَ الْعَذَابِ﴾ [البقرة ٢: ٤٩]، وقولُه تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة ٢: ٨٧]. فمع أنَّ السياق يقتضي أن يُقال: ففريقاً كذَّبتُم وفريقاً قتلتم، ولكن عُدِلَ عن التعبير بالماضي البسيط إلى التعبير بالحاضر البسيط لغاية بلاغية هدفها استحضارُ شَناعة سلوكهم وفظاعة صورة قتلهم الأنبياء، والتَّعبير عن أنَّ ذلك من طبعِهِم وثابت في تكوينهم النَّفسي، وأنَّ هذا العمل متكرِّرٌ عندهم وبذلك تكون هذه الصورة كأنَّها ماثلة للعيان.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج ٢٢: ٦٣]، فعبِّرَ بصيغة "تُصبحُ" عن صيغة (أصَبحَ) الَّتي يتطلَّبها السِّياق، ولكن ذلك كان مُراداً بهِ التعبير عن "تجدُّد خُضْرة الأرض، فهي تخضرُّ شيئاً فشيئاً وآناً بعدَ آنٍ، فأثرُ ماء السماء باقٍ زماناً طويلاً بعد نزولهُ"، وهو أمرٌ لا يحدُثُ مرَّة واحدة.

ثالثاً: اللازم والمتعدي من الأفعال

وهذه قسمة ثنائية أخرى للأفعال ناجمة عن عملها فيما بعدها. فهي تنقسم من وجهة النظر هذه قسمين هما: الفعل اللازم والفعل المتعدي. فما المراد بكل منهما؟

١) الفعل اللازم

يراد به الفعل الَّذي يقتصرُ أثره الإعرابي على الفاعل، فلا يصل أثره إلى المفعول به، وهذا يعني أنَّ المائزَ بين هذين النّوعين هو نصب المفعول به حَصْراً، لأن الفعل اللازم ينصب المفعول المطلق، والمفعول لأجله، وبقية الفَضَلات، وهو في ذلك سواء والفعل المتعدي. وقد يسمَّى أيضاً (الفعلَ القاصرَ)؛ لأنَّه قَصُر عن الوصول إلى مفعول به وصولاً مباشراً. فإذا قرأنا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَاماً﴾ [الفرقان ٢٥: ٧٢] نجد أن الفعلين (مرَّ) في الموضعين رفعا فاعلاً، وهو هنا (واو) الجماعة، ولم يقوَيا على نصب مفعول به، ولكنه نصب حالاً، وهي كلمة (كراماً).

وقال الأعشى[١٧]: [المتقارب]

وَتَفتَرُّ عَن مُشرِقٍ بارِدٍ كَشَوكِ السِّيالِ أُسِفَّ النَّؤورا[١٨]

فالفعل (تفترُّ) لم يقوَ على نصب الفاعل، واكتفى برفع الفاعل، وهو هنا (الضَّمير المستتر).

ويمكننا أن نقسم هذا النّوع من الأفعال قسمين:

الأول: بحسب دلالته، والثاني: اعتماداً على بنيته الصَّرفية.

١- الفعل اللازم بحسب دلالته: كلُّ فعلٍ تتجه دلالته إلى الطبائع، والغرائز، والخِلْقة، والهيئة، واللون، أو إلى عَرَضٍ غير لازم، أو عيبٍ، أو حليةٍ، هو فعل لازم؛ لأنَّ معناه قائم فيه ولازم له، فمن ذلك: جَبُنَ، طالَ، قَصُر، طَهُر، دَنِسَ، مَرِض، كَسِل، احمرَّ، عَمِشَ[١٩]، كَحُل[٢٠]، نَجِل[٢١]، دَعِجَ[٢٢].

٢- الفعل اللازم بحسب بنيته الصَّرفية:

أ- إذا كان على وزن (فَعُل- يفْعُل) مضموم العين، وهذا الوزن يدلُّ على السجيَّة والطبع، نحو: قَصُر الثوب، حَسُن الجواب.

---

[١٧] – تفترّ: تبسمُ. السِّيال: نبت له شوك شديدُ البياض. أُسِفّ: ذرّ. النَّؤورا: الدُّخان المتصاعد من الإناء.

[١٨] – موضع الشّاهد: (تفتر). وجه الاستشهاد: مجيء الفعل (تفتر) لازماً فلم ينصب مفعولاً.

[١٩] – عمش: العَمَش: ضَعف البصر مع سيلان الدمع. والعَمَش: الغَبَش.

[٢٠] – كَحُل: الكَحَلُ: أن تسودَّ منابت أشفار العين خِلقةً.

[٢١] – نَجِل: النَّجَلُ: سَعةُ العين.

[٢٢] – دَعِجَ: اسودَّت عينه مع اتساعٍ فيها.

ب- أن يكون من باب (فَعِل يفعَلُ)، وهو وزن تأتي منه الأفعال الدالَّة على لون، أو عيب، أو حِلْية، أو حالٍ ثابتة في صاحبها غالباً، نحو: عَوِرتْ عينه، نَجلِتْ عينها، فرِحَ، وسِخَتِ الأرض. ومن ذلك قول الفرزدق: [الوافر]

ندمتُ ندامة الكُسَعْي لَمَّا غدتْ منّي مطلقةً نَوَارُ[٢٣]

وقوله تعالى: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلاَفَ رَسُولِ اللّهِ﴾ [التوبة ٩: ٨١]. وقد يأتي من هذا الباب وليس دالّاً على شيء مما ذكر، نحو: شَرِب يشرَبُ.

ت- أن يكون مطاوعاً[٢٤] لفعلٍ ينصبُ مفعولاً واحداً، نحو: (جَمَعَ) ومطاوعُه (اجتمع)، و(كسر) ومطاوعه (انكَسرَ)، و(باعَد) ومطاوعه (تَباعدَ). قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء ١٧: ٨٨].

وقال عِمْران بن حِطّان السّدوسيّ: [البسيط]

حتَّى إذا انجذَمَتْ منِّي حَبَائِلُهُ كَفَّ السُّؤالَ وَلَمْ يولَعْ بِإهلاعِي[٢٥]

فالفعل (انجذمتْ) على وزن (انْفَعلتْ)، وهو مطاوع الفعل (جذم) بمعنى قطع.

---

[٢٣] – موضع الشّاهد: (ندمتُ)، وجه الاستشهاد: مجيء الفعل ندِم على وزن (فَعِل) ومضارعه يندَمُ على وزن يفعَلُ وهذا الوزن من أوزن الأفعال اللازمة.

[٢٤] – معنى المطاوعة: أن تريد من الشيء أمراً فيفعله على سبيل الحقيقة أو المجاز، فيفقد الفعل قدرته على نصب المفعول به وتنقله من التعدية إلى اللزوم.

[٢٥] – موضع الشّاهد: (انجذمت). جاء الفعل مطاوعاً للفعل (جذم) فأصبح لازماً.

ث- أن يكون على وزن (افعلَّ)، نحو (ازورّ) في قول عنترة: [الكامل]

فَازوَرَّ مِن وَقعِ القَنا بِلَبانِهِ وَشَكا إِلَيَّ بِعَبرَةٍ وَتَحَمحُمِ

ج- أن يكون على وزن (افْعالّ)، نحو: ازوارَّ، وادهامَّ[٢٦]، واسوادَّ، واحمارَّ.

ح- أن يكون على وزن (افَعَلَّ)، نحو: اطمأنَّ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاطْمَأَنُّواْ بِهَا﴾ [يونس ١٠: ٧].

خ- أن يكون على وزن (افْعَنْلَلَ)، نحو: احرنجمتِ الإبلُ، بمعنى اجتمعتْ، واقعْنسَسَ الفرسُ، بمعنى تراجع وتأخر.

فالفعل اللازم لا يصل عمله إلى المفعول به مباشرة، إذ لابدَّ من حرف يربط بينهما، وهذا الحرف هو حرف الجر، نحو قولنا: حضرتُ إلى الجامعة، فالفعل (حضرَ) لا يصل إلى ما بعده إلا بوساطة حرف الجر (إلى). ولكن هذا الحرف قد يسقط أحياناً، وسقوطه على نوعين:

١- سقوط سماعي: ومثال ذلك الفعل (اختار) في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ [الأعراف ٧: ١٥٥] فالفعل (اختار) فعل متعد إلى مفعول واحد ولكننا نرى في الآية كلمة (قومه) منصوبة، فهذا النّصب عائد إلى سقوط حرف الجر لا إلى عمل الفعل المتعدي ؛لأنه ليس مما يتعدى إلى مفعولين تعدياً مباشرً ، بل يتعدى إلى واحد بحرف الجر وإلى آخر مباشرة، إذِ التقدير: (واختارَ موسى منْ قومه سبعين رجلاً)، فسقط حرف الجر (من) ونُصِبَ الاسمُ بعده.ومن ذلك الأفعال استغفر،وأمر،وكنّى،ودعا،وزوّج،وصدّق؛فهي أفعال تتعدى إلى واحد بحرف وإلى الثاني مباشرة.. ومن الأمثلة المشتَهرة على حذف حرف الجر ونصب الاسم بالفعل اللازم لسقوط حرف الجر قول جرير المشهور: [الوافر]

تمرّون الديارَ ولم تَعُوجوا كلامكم عليَّ إذاً حرامُ[٢٧]

وهذا الحذف سماعي خاصٌّ بالشِّعر لا نستطيع أن نقيس عليه، ويكتفى بحفظه؛ لأنَّه ليس حَذْفاً مطّرداً عامّاً.

٢- الحذف القياسي: ويشترط فيه أن يكون المجرور مصدراً مؤوّلاً من (أنْ) و (أنَّ) و (كي) وما بعدهما، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِّنكُمْ﴾ [الأعراف ٧: ٦٣]. فالفعل (عجب) فعل لازم، ولكنْ حذف حرف الجر الَّذي يوصله إلى ما بعده، وهو الحرف (مِن)، إذ التقدير: أوعجبتم من مجيء ذكرٍ من ربكم...، ومثله قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ﴾ [آل عمرن ٣: ١٨]، والتّقدير: شَهد بأنه. فسقط حرف الجر (الباء) فنُصبَ الاسم بنزع الخافض (حرف الجر).

---

[٢٦] – ادهام: اسودَّ.

[٢٧] – موضع الشّاهد: (الديارَ) وجه الاستشهاد: نصب الاسم (الديار) بعد حذف حرف الجر، وهو (الباء).

وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ حرف الجر والاسم المجرور في محل نصب، فكأنه يرى أنَّ الاسم المجرور مفعول غير صريح، فإذا قلنا: نزلتُ عليه، كان (الجارّ والمجرور) في محل نصب مفعول به، ولذا أجاز العطف بالنّصب على الجارّ والمجرور، فأجاز أن يقال: (نزلتُ به وجعفراً) ولكنَّ "هذا المذهب غير مسلَّم به، ولم يُسْمع في الكلام الفصيح مثله ولذا لا نرى الأخذ به، إذ لا تؤيده الشواهد الفصيحة من جهة، ومن جهة أخرى ربما كان هذا قياساً ذهنياً على أسلوب العطف على ما كان مجروراً بحرف جر زائد". ومعرفة اللازم والمتعدي قضية سماعية، وما ذكر من ضوابط سابقة ليست أكثر من أمور يهتدى بها.

٢) الفعل المتعدي

يراد به ما تجاوز أثره اللّفظيّ فاعلَه ووصل إلى مفعوله، ولذلك يسمَّى أيضاً (الفعل الواقع) أو (الفعل المجاوِز)، فهو يقع على المفعول به، وهو كذلك يجاوز الفاعِلَ إلى المفعول به. ويميّز هذا النّوع من الأفعال بعلامتين اثنتين:

- مجيء اسم مفعولٍ تامٍّ منه، ذلك نحو الفعل (ضَربَ) فاسم المفعول منه (مَضْروب). قال توبةُ بن الحميِّر: [الطّويل]

أَمَضْرويَةٌ ليلى على أنْ أزورها ومُتَّخَذٌ ذَنْباً لها أنْ تَرانِيا

والفعل (كتب) اسم مفعول منه (مكتوبٌ) إذا إنَّ اسمي المفعول المذكورين لم يحتاجا إلى شبه جملة تتمّمُ معنييهما. أما الفعل اللازم (أَسِفَ) فاسم المفعول منه (مأسوفٌ عليه)، لأنّ معناه لا يتمّ إلا بشبه جملة تليه، وفعله الأصلي كذلك. قال تعالى: ﴿يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف ١٢: ٨٤]. والفعل (رَغبَ) لا يأتي منه اسم المفعول إلا متلوّاً بشبه جملة، فيقال: مرغوب فيه، أو مرغوب عنه، .....

- أن يتصل بالفعل ضمير عائد على اسم سابق بشرط ألا يكون الاسم ظرفاً أو مصدراً، فإذا عاد إلى ظرف أو إلى مصدر لم يصحَّ. ومثال ذلك: حضر سعيدٌ فكافأهُ المعلِّم، فالفعل (كافأ) اتصل به ضميرُ غائب يعود على الاسم الَّذي وقع منه حدث الحضور مَنْ وقع عليه حدث المكافأة، وهو المفعول به، والتّقدير: (فكافأ المعلمُ سعيداً). أما الضَّمير العائد إلى ظرفٍ أو مصدرٍ فلا يعدُّ علامة فارقة على الفعل المتعدي، وذلك نحو قولنا: يوم الخميس زرتُه، أي زرتُه فيه، أو قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة ٥: ١١٥] فالهاء الَّتي اقترنت في قوله: (لا أعذِّبهُ) الثاني، هي في محل نصب مفعول مطلق؛ لأنّ التقدير (لا أعذّب العذابَ).

ينقسم الفعل المتعدي أقساماً ثلاثة هي:

١- المتعدِّي إلى مفعول به واحد، وهذا النّوع لا يمكن حصره لكثرته.
٢- الفعل المتعدِّي إلى مفعولين: وهذا القسم نوعان:

أ- ما ينصب مفعولين أصلُهما مبتدأ وخبر، وهي أفعالٌ سمِّيتْ (أفعال الظن واليقين والتّصيير)، أو (أفعال القلوب)، نحو: وجدَ، ألفى، تعلَّمْ، رأى، ظنَّ، حَسِبَ، خالَ، زَعَم، صيَّر.

ب- ما ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، وهي الأفعال الَّتي تشترك في الدّلالة على الإعطاء، نحو: أعطى، منح، كسا، ألبسَ، وعكسها نحو: سلب – بَزَّ – وهضَم.

٣- الفعل المتعدِّي إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: أعلَم، أرى، أنبأ، أخبر، خبَّر، نبّأ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللّهُ – فِي مَنَامِكَ – قَلِيلاً﴾ [الأنفال ٨: ٤٣] وقوله أيضاً: (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة ٢: ١٦٧]. والقسمان الثَّاني والثَّالث من الفعل المتعدِّي يُعدّان من الأفعال الَّتي تدخل على الجملة الاسمية فتنسخ حركة كلٍّ من المسند والمسند إليه، ولذلك ستكون لنا وقفة مفصَّلة لدى حديثنا عن الأفعال الملحقة بـ (كان) وأخواتها من النواسخ.

رابعاً: الفعل المعرب:

إعراب الفعل المضارع

عرفنا مما تقدّم أن الأفعال ثلاثة هي: الماضي، والحاضر (المضارع)، والمستقبل، وأن الأول والثالث منها مبنيان أصلاً على حركة آخرهما فلا يعربان البتَّة، وأنَّ فعل (الحاضر= المضارع) هو وحده المعرب من بين هذه الأفعال، والإعراب أصْلٌ فيه، فلا يبنى إلا لعارضٍ يعرض له من لحاق نون النسوة أو نوني التوكيد، نحو قولنا: يسافرْن – والله لتسافرَنَّ.

وحالات إعراب فعل الحال (المضارع):

١) رفع الفعل المضارع

الرّفع هو الأصْل فيه إذا لم يسبقْه ما يغيِّر حركتَه من ناصبٍ أو جازمٍ، مثل (لم) الجازمة أو (إنْ) الشَّرطيّة، أو (لن) الناصبة، .....

ورفعه –هنا– له علامات ثلاث هي:

أ– الضّمّة الظّاهرة إذا تجرَّد عن عواملِ النّصب والجزم، وكان صحيح الآخر، نحو: يندَمُ – يرغبُ.

ب– الضّمّة المقدَّرة: إذا كان معتل الآخر، نحو: يسعى، يرجو، يمضي.

فالفعل (يسعى): مرفوع وعلامة رفعه ضمّة مقدرة للتعذُّر، لاستحالة ظهورها حركة الضم عليها.

والفعل (يرجو): علامة رفعه ضمة مقدرة لثقل التلفّظ بالضّمّة والواو معاً فلا يقال: (يرجُوُ).

والفعل (يمضي): مرفوع وعلامة رفعه ضمّة مقدَّرة على الياء لثقل التلفّظ بالضّمّة على الياء فلا يقال: (يمضيُ).

ت– ثبوت النّون: وهي علامة فرعية، وتختصُّ بالفعل المضارع الَّذي لحقته ألف الاثنين، وياء المؤنّثة المخاطبة، وواو الجماعة، كما في:

يسافرُ ← يسافران: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النّون.

تسافر ← تسافرِين: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النّون.

يسافر ← يسافرُون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النّون.

وهي ما يطلق عليه اسم (الأفعال الخمسة)، أو (الأمثلة الخمسة).

٢) نصب الفعل المضارع

يُنصب الفعل المضارع إذا تقدَّمه واحدٌ من الأحرف الآتية: (أَنْ، لَنْ، كي، إذَنْ). وعلامات النّصب هي:

أ– الفتحة الظّاهرة: إذا كان الفعل المضارع صحيحَ الآخر، نحو: يندمُ، يكتبُ ... فنقول: (لن يندمَ المحسِنُ على إحسانه). ونقول: (أردتَ أن أكتبَ كتاباً في النَّحو).

ب- الفتحة المقدَّرة: إذا كان الفعل المضارع معتل الآخر بالألف لتعذُّر ظهور الفتحة عليها لأنها من جنسها، نحو قولنا: لنْ يسعى المجدُّ إلا إلى التفوّق. فالفعل (يسعى) فعل مضارع منصوب بـ (لن) وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذّر. فإذا كان الفعل المضارع معتَّلاً بـ (الواو) أو (الياء) عوملَ معاملة الصحيح في ظهور علامة النّصب (الفتحة) على آخره، كقوله تعالى: ﴿لَن نَّدْعُوَ مِن دُونِهِ إِلَهاً﴾ [الكهف ١٨: ١٤].

ت- حذف النّون: إذا كان الفعل المضارع المنصوب من الأفعال الخمسة، نحو قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمرن ٣: ٩٢] فالفعل (تنالوا): منصوب بـ (لن) وعلامة نصبه حذف النّون من آخره لأنَّه من الأفعال الخمسة.

أما أدوات النّصب فإليك تفصيل القول فيها:

١. **أَنْ**: سمَّاها النُّحاة (أمَّ الباب) إذْ هي الأصل في عمل النّصب، ولها من السّمات ما ليس لأخواتها الأدوات الأُخريات، فهي تعمل ظاهرة ومضمرة ، ويشترط في الأفعال الَّتي تسبقها أن تكون متضمّنة الدّلالة على رجاءٍ أو خوفٍ أو طمعٍ، نحو قوله تعالى: ﴿نخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة ٥: ٥٢] وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء ٢٦: ٨٢].

وتتجه دلالة الفعل بعد (أَنْ) إلى المستقبل، فهي تمحِّضه لهذا الزّمن وتخصِّصه به، ولذلك يمتنع وقوعها بعد فعل دالٍّ على اليقين كي لا يحصل تناقض بين أوَّل الكلام وآخره، لأنها بتحويل زمن الفعل بعدها إلى المستقبل وتخصيصها إيَّاه بذلك تعني أن الفعل غير واقع، فإذا وجد قبلها ما يدلُّ على اليقين دلَّ على حصول الفعل، وفي هذا تناقض بين أوَّل الكلام وآخره. ففي قولنا مثلاً: (علمتُ أنْ يقومَ زيدٌ) دلَّ الفعل (علمتُ) على أنَّ قيام زيد واقع لا محالةَ، ودلَّت (أنْ) على أنّ قيام زيد سيكون في المستقبل، فهو لم يقعْ، فتناقض أول الكلام وآخره؛ ولذلك جعلت (أنْ) الَّتي تُسبَق بفعل دالٍ على اليقين حرفاً مخفّفاً من (أنَّ) الثقيلة، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾ [المزمل ٧٣: ٢٠] واسمها: ضمير الشأن المحذوف، وخبرها جملة (سيكون منكم مرضى).

ويطلق على (أنْ) الناصبة هذه اسم (أنْ) المصدرية؛ لأنها تُسْبك مع الفعل الَّذي يليها في مصدر مؤوَّل له محلٌّ من الإعراب، فيكون في محل رفع، أو نصب، أو جرّ، قال تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة ٢: ١٨٤] فالمصدر المؤول (صيامكم) في محل رفع مبتدأ وقال تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ﴾ [البقرة ٢: ٩٠]، فالمصدر المؤوَّل (الكُفْر) هو في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف؛ لأنَّه مخصوص بالذمِّ. وفي قوله تعالى: ﴿نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة ٥: ٥٢] جاء المصدر المؤوّل في محل نصب مفعول به، ...

ولا يشترط فيها أن تكون مسبوقة بفعل؛ ذلك أنها قد تأتي متصدِّرة الجملة غير مسبوقة بشيء، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة ٢: ٢٣٧] ومنه المثل المشهور: (أنْ تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه)، والتّقدير: سماعُك بالمعيدي خيرٌ من رؤيته. وقد ورد المثل برواية: (تسمعُ بالمعيدي)

... و(تسمعَ بالمعيدي) بإعمال (أن) الناصبة وهي محذوفة. وقد اختصَّت (أنْ) المصدرية من الأحرف الناصبة بالعمل محذوفةً، ومضمرة جوازاً أو وجوباً.

وفيما يأتي تفصيل ذلك:

أ- حذف (أنْ) وبقاء عملها: هذا الحذف شاذٌّ، فلم يردْ منه كثيرُ شواهد، فقد روي قول العرب: (مُرْهُ يحفرَها) برفع (يحفرُها) ونصبه على حذفِ (أنْ). وجاء كذلك قولهم: (خذهُ قبلَ يأخذَك) بنصب (يأخذَك) ورفعه. وجاء قول طرفة بن العبد:

[الطّويل]

أَلا أَيُّهَذا الزّاجري أَحضُرَ الوَغى وَأَنْ أَشهَدَ اللَذّاتِ هَل أَنتَ مُخلِدي[٢٨]

ب- إضمار (أنْ) جوازاً: وهذا النّوع من الإضمار لـ (أنْ) يعني أن بالإمكان إظهارها وإن كان ذلك نادراً، بل قد يجب إظهارها أحياناً كما سنرى. وإضمار (أنْ) جوازاً يكون فيما يأتي:

- بعد لام التعليل: ولام التعليل هي حرف جرٍّ أصلاً، والتعليل بها قد يكون حقيقياً صِرْفاً إذا كان الفعل الَّذي بعدها نتيجة الفعل الَّذي قبلَها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل ١٦: ٤٤] فالتّبيان للناس هو الغاية المرجوّة والعلَّة المبتغاة من إنزال الذكر. ومثله قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج ٢٢: ٩]، وقول الشّاعر:

[الطّويل]

تخيّرته، وازددْتُه، ليزيدَني وما بعضُ ما يزدادُ غيرُ عُرام[٢٩]

فالأفعال (لتبيِّن) و (ليُضلَّ) و (ليزيدَني) كلّها نتيجة وخلاصة لما سبقها، وظهور (أنْ) بعد لام التعليل في هذه الحالة قليل جداً أو نادر.

ولكنَّ (أنْ) الناصبة هذه يمكنها أن تظهرَ، وهذا ما يجعل إضمارها جائزاً لا واجباً ههنا، بل قد يجب إظهارها بعد هذه اللام. فمثال النّوع الأول قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر ٣٩: ١٢]، فلم تضمر بعد لام التعليل الحقيقي.

أما وجوبُ إظهارها ولو كانتْ بعد هذه اللام فموضعه أن يكون الفعل المنصوب بعدها مقترناً بـ (لا) النافية أو الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد ٥٧: ٢٩]، فـ (أنْ) هنا وجب ذكرها مع أنّها تلت لام التعليل، لوقوع (لا) الزائدة، إذا التَّقدير: ليعلمَ أهل الكتاب.

---

[٢٨] – موضع الشّاهد: (أحضرَ). وجه الاستشهاد: روي الفعل بالرفع على الأصل، وبالنصب على حذف (أنْ) وبقاء عملها، وهو حذف شاذ.

[٢٩] – موضع الشّاهد: (ليزيدَني). وجه الاستشهاد: نصْبُ الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة بعد لام التعليل، وهي للتعليل الحقيقي.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء ٤: ١٦٥] فـ (لا) ههنا نافية ووجب إظهار (أنْ) الناصبة بعدها.

ولهذه اللّام قسم آخر يسمَّى (لامَ المآلِ) أو (لامَ العاقبة)، وهي حرف جرّ، ولكنها تختلف عن لام التعليل الحقيقي في أنّ التعليل بها مجازيٌّ، إذِ المعنى أنَّ المآل صار إلى معنى الفعل الَّذي يليها. ومثاله قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً﴾ [القصص ٢٨: ٨]، فالتقاط آل فرعون لـ (موسى) عليه الصلاة والسلام ليس بقصد أن يكون عدوًّاً لهم، فقد كان يومئذ في المهدِ، ولا تُعْرفُ منه عداوة، ولكنَّ أمرَه صارَ إلى عداوتهِ لهم فيما بعد؛ لأنّهم مناقضون له في العقيدة.

وسواء أكانت اللام لام التعليل أم العاقبة فإن ما بعدها يؤوَّل بمصدر في محل جر بحرف الجر وهو متعلّق بالفعل قبله، والجملة بعد (أن) المضمرة صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

- بعد حرفٍ عاطفٍ فعلاً على اسمٍ جامد، وبعده فعل مضارع، والعطف في الحقيقة للمصدر المؤوَّل من (أنْ) وما بعدها على الاسم الجامد، وليس العطف للفعل على الاسم ومثاله قول أنس بن مدركة الخثعميّ: [البسيط]

إنّي وقتلي سُلَيكاً ثمَّ أعقلَه كالثَّورِ يُضْرَبُ لمَّا عافتِ البَقَرُ[٣٠]

والأحرف العاطفة هي: (الواو)، (ثُمَّ)، (أَوْ)، (الفاء)، ومثال ذلك قول ميسون بنت بحدل الكلبية: [الوافر]

ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إلـيَّ من لـبْس الشّـفوفِ[٣١]

ومنه أيضاً: [البسيط]

لولا توقّع معترٍّ فأرضيَه ما كنتُ أوثِرُ إتراباً على تَرَبِ[٣٢]

وهذا الحذف –كما قلنا– حذف جائز لا واجب؛ لأنَّ (أنْ) يجوز أن تظهر في مواضع –كما ذكرنا سابقاً– ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي[٣٣]: [البسيط]

---

[٣٠]– موضع الشّاهد (ثمّ أعقله): وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة جوازاً؛ لأنَّ المصدر المؤوَّل معطوف على اسم جامد. وتقدير العطف: أنَّ قتلي سليكاً وعقله.

[٣١] – موضع الشّاهد: (وتقرَّ). وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بعد الواو بأن المضمرة.

[٣٢]– موضع الشّاهد: (فأرضيه). وجه الاستشهاد: نصبُ المضارع بعد (الفاء) بـ (أن) المصدرية، لأنه عطف على اسم جامد هو المصدر (توقع).

وقالَ مَاشِيهِمِ: سِيَّانَ سيْرُكُمُ وأنْ تُقِيمُوا بِهِ واغْبَرَّتِ السُّوحُ

وقال جرير: [الطّويل]

أَبَاهلَ مَا أحببتُ قتْلَ ابنِ مسلمٍ وَلَا أَنْ تَروعُوا قَومَكُم بالمظالمِ[٣٤]

وربما جاء الفعل المضارع المنصوب بـ (أنْ) المضمرة جوازاً وقبله اسم جامد غير مصدر، وهو قليل، ومنه قول الشّاعر: [الطّويل]

ولولا رجالٌ من رَزامٍ أعزَّةٌ وآلِ سبيعٍ، أو أسوءَك عَلْقما[٣٥]

فالفعل (أسوءك) معطوف بـ (أو) على اسمِ ذات (رجال) وليس مصدراً كما في الشواهد السابقة.

ولعلَّ الصواب أنَّ معنى المصدر مُستَشَفٌّ من خبر (لولا) وهو كونٌ عام أو وجود عام، والتّقدير: لولا وجودُ رجالِ والإساءةُ، فيعود التقدير إلى تأويل مصدر لا إلى العطف على اسم جامد.

ت- إضمار (أنْ) وجوباً:

تضمر (أنْ) إضماراً واجباً بعد خمسة أحرف، هي:

١. لام الجحود ٢. حتَّى	هما حرفا جر
٣. فاء السببية ٤. واو المعية ٥. أو	حروف عطف

وفيما يأتي تفصيل الأقوال فيها.

---

[٣٣]- ماشيُهم: صاحب الماشية. السّوح: مفردها ساحة، وهي المكان المتَّسع. موضع الشّاهد: (وأن تقيموا). وجه الاستشهاد: ظهور (أنْ) الناصبة مع أنَّ ما قبلها اسم جامد هو المصدر (سيركم)، والمصدر بعدها معطوف على الاسم الجامد قبلها بالواو.

[٣٤]- موضع الشّاهد: (أنْ تروعوا). وجه الاستشهاد: عدم إضمار (أنْ) مع أنها جاءت بعد عطف على اسم جامد هو (قَتْل)، والفعل بعدها منصوب بها، والتقدير: ما أحببتُ قتل ابن مسلم ولا ترويعه، فالشرط متحقق، لكن الشاعر لم يحذفها فدلَّ ذلك على أنَّ حذفها جائز لا واجب.

[٣٥] - موضع الشّاهد: (أو أسوءَك). وجه الاستشهاد نصب الفعل المضارع أسوءك بعد (أو) والفعل معطوفٌ على اسم ذاتٍ لا على مصدرٍ كالشواهد السابقة.

١- **<u>لام الجحود</u>**: الجحدُ في اللُّغة: إنكارُ ما تعلَمُهُ. يقال: جحَده حقَّه وبحقِّه جَحْداً، وجُحوداً: أنكرهُ معَ علمه. قال تعالى: ﴿جَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً﴾ [النّمل ٢٧: ١٤].

وأطلق النُّحاة هذه التَّسمية (لام الجحود) على النفي المطلقِ، وهو من باب تسمية العامِّ بالخاصِّ، وذهبوا إلى أنها مشروطة بما يأتي:

- وجود فعل كون ناقص (كان- يكون).
- نفي فعل الكون بـ (ما) أو (لم).

ويمكن تمثيل ذلك على النَّحو الآتي:

ما/لم + فعل كون ناسخ (كان/يكون) +لام الجحود+ الفعل المضارع المنصوب.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ آمَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ازْدَادُواْ كُفْراً لَّمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً﴾ [النساء ٤: ١٣٧]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال ٨: ٣٣].

فالفعلان (ليغفرَ) و(ليعذّبهم) فعلان مضارعان منصوبان بـ (أن) المضمرة وجوباً بعد لام الجحود.

وقد تقدَّمه (ما+ كان) و(لم) + (يكن). ومن ذلك قولنا: (ما كنتُ لأرسبَ)، والمعنى فيه أبلغُ من قولنا (لا أرسبُ) لأنَّ في التعبير الأول نفياً لإرادة الرسوب أصلاً، فهو أبلغ من نفي حدث الرسوب.

وهذه اللام في الحقيقة حرفُ جرٍّ، وما بعدها مصدر مؤوَّل من (أنْ) المحذوفة وجوباً والفعل بعدها، والمصدر المؤوَّل في محل جرٍّ، والجارّ والمجرور متعلّقان بخبر الفعل النّاقص وهو محذوف وجوباً. أما الجملة بعد (أنْ) المصدرية فهي جملة صلة الموصول لا محل لها من الاعراب، على غِرار ما مرَّ معنا عند حديثنا عن لام التعليل، فتقدير (ما كان ليرسب) مثلاً هو: ما كان مريداً للرسوب.

ولكنَّ هذه اللام تعود لام تعليل لا جحود إذا:

- انتقضَ النفيُ بـ (إلّا)، نحو قولنا: ما كان زيدٌ إلا ليحسنَ إلى جاره.
- كان خبر الفعل النّاقص مذكوراً، نحو قولنا: لم تكنْ مقصّراً لترسبَ.

ففي المثال الأول زال معنى النفي لانتقاضه بـ (إلا) لأنّ المعنى أصبح إثباتاً.

وفي المثال الثاني ذكر الخبر فتعلَّق به الجارّ والمجرور، فاللام في الموضعين لام التعليل، لعدم توفر شروط لام الجحود.

٢- **<u>حتّى</u>**: ويشترط لها ما يأتي:

- دلالة المضارع بعدها على المستقبل.
- أن تدلَّ (حتى) على واحد من المعاني الآتية:

- إلى أنْ: ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه ٢٠: ٩١]. فهي دالّة على أن ما بعدها نهاية لما قبلها وغاية له، والمعنى في الآية: أنّهم مستمرّون في عكوفهم إلى رجوع موسى إليهم.
- كي التعليلية: نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىَ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُواْ﴾ [البقرة ٢: ٢١٧]. والتّقدير: إنّهم مستمرون في قتالكم ليردوكم، فاللام هنا بمعنى (كي) المعلِّلة ما قبلها.
- إلّا: ومنه قول المقنَّع الكندي: [الكامل]

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنْ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَـتَّى تَجُـودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

فالفعل (تجود) منصوب (بأن) المحذوفة حذفاً واجباً. والمعنى: إلّا أنْ تجودَ.....

ومثله قول سوَّار بن المضرِّب التميميّ: [الطّويل]

فإنْ كانَ لا يُرضيك حتَّى تردَّني إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُك

وتعربُ (حتَّى) في مثل ما تقدّم حرفاً جارّاً ومجرورها مصدر مؤوَّل متعلقان بالعامل قبلها. أما الجملة الَّتي تليها فهي صلة الموصول الحرفي لا محلَّ لها من الاعراب.

ففي قوله: (حتّى تردَّني) يكون التقدير: إلى أن تردَّني، فالمصدر المؤوَّل من (أن + تردّ) مصدر مجرور، ولكن جملة (تردَّ) هي صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها من الإعراب.

---

[٣٦]– موضع الشّاهد: (حتى تجود). وجه الاستشهاد: نصب المضارع بعد (حتى).

[٣٧] – موضع الشّاهد (حتَّى تردني). وجه الاستشهاد: مجيء (حتَّى) بمعنى (إلا) ونصب المضارع بعدها بـ (أن) المضمرة وجوباً.

أما إذا لم يكن زمن الفعل بعدها مستقبلاً فتعرب (حتَّى) حرف ابتداء، كما في قول حسان[٣٨]: [الكامل]

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُوْنَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ[٣٩]

فزمن الفعل (تهرُّ) لا يدلُّ على المستقبل، ولكنّه زمانٌ دائمٌ مستمرٌّ، ولذلك جاء الفعل المضارع بعدها مرفوعاً فلمْ ينصبْ.

أما إذا كان زمن المضارع غير دالٍ على المستقبل قياساً إلى زمن المتكلم، وكان دالاً على الاستقبال بالنسبة إلى حدث مذكورٍ قبله جاز نصبُ الفعل بعدَها ورفعه. وقرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة ٢: ٢١٤]. فقرئ الفعل (يقول) بالرّفع والنّصب؛ لأنَّه حصل بعد أن مسَّتهم البأساء والضراء ووقع بها الزلزال، هو ليس مستقبلاً بالنسبة إلى زمن المتكلم، فقولُ الرسول مَضَى وانقضى، كذلك حدث البأساء والضراء والزلزلة مضى وانقضى أيضاً، ولكنَّ زمن (القول) مستقبل بالنسبة إلى الحدث قبله، فجاز نصبُه ورفعُه.

٣- **فاء السببيَّة**: هي في الأصل حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب لمصدر مؤوَّل مسبوك من (أنْ) المضمرة والفعل بعدها على مصدر منتزعٍ من الفعل قبلها، وتقع في جواب ما دلَّ على نفي أو طلب، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه ٢٠: ٨١]، وقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر ٣٥: ٣٦]، فالفاء في الآية الأولى تقدَّمها فعل دال على الطلب، مؤلف من (لا) النَّاهية والمضارع المجزوم بعدها. وفي الآية الثانية سبقت (الفاء) بصيغة المضارع المنفي بـ (لا)، فنصب المضارع بـ (أنْ) المضمرة وجوباً بعد الفاء.

وسمِّيت هذه الفاء سببيَّة لدلالتها على أنَّ ما بعدها مسبَّبٌ عمّا قبلها، ولها دلالة أخرى هي الجواب، لأنها في الأصل تدخل على فعل مضارع يكون جواباً لطلب، والمضارع يجزم إذا كان جواباً للطّلب، ولهذا يعود الفعل مجزوماً إذا حُذفتِ (الفاء السببية)، نحو قولنا: (لا تهملْ واجبك فتَنجحَ)، فنصب الفعل المضارع بعد الفاء، وإذا حذفنا (الفاء) عاد الفعل مجزوماً، فنقول: لا تهملْ واجبك تنجحْ. والنافي الَّذي يسبقها قد يكون حرفاً، نحو: (ما، لا، لم، لن) أو اسماً نحو: (غير) أو فعلاً نحو: (ليس، زال) وهو ما يدعى (النفيَ المحضَ)، أي الصّريح في اللّفظ والمعنى، كقولنا: (لم أسافرْ)، (لنْ أحضرَ).

ويلحَقُ به ما هو شبيه بالنفي، مثل التّقليل، كقولنا: (قلَّما يهتُّم المقصِّر فيتفوَّقَ). ومنه التشبيه الَّذي يُقْصدُ به النفيُ، كقولنا: (كأنَّك مدير المدرسة فنطيعَك!)، والمراد بالنموذجين الأخيرين النفي، وهو

---

[٣٨] – يُغْشون: لا تخلو بيوتهم من الأضياف. لا يسألون عن السواد. المقبل: هم في سَعةٍ وغنى فلا يهمّهم من ينزل بهم مهما كان عددهم.

[٣٩] – موضع الشّاهد: (ما تهرُّ كلابهم). وجه الاستشهاد: مجيء الفعل تهرُّ غير دالٍ على الاستقبال ولذلك تعرب (حتى) حرف ابتداء ولا إضمار لـ (أن) الناصبة بعدها.

مدلول عليه من السياق، فالتقدير في المثال الأول: لا يهتمّ المقصر فيتفوقَ، وفي المثال الثاني: (لستَ صاحبَ الأمرِ فنطيعكَ).

أما معنى العطف فيها فيكون بعطف مصدر مؤوَّل من (أنْ) وما بعدها على مصدر(متصيَّد) من الكلام قبلها، ففي قول الراجز: [الرّجز]

يا ناقُ سيري عَنَقاً فسيحا إلى سليمانَ فنستريحا

يكون تقدير المصدرين: ليكن سيرٌ فاستراحةٌ.

والسرُّ في اشتراط عطف مصدر مؤوَّل على مصدر منتزع من الكلام السابق على الفاء أن يتشابه المعطوف والمعطوف عليه في المعنى المجرَّد، وهو عطف مفردات لا عطف جملة على جملةَ، وليس لتصيُّد المصدر المعطوف عليه ضابطٌ ما "وإنما المرادُ الوصول بطريقة –أيِّ طريقة– إلى مصدر لا يَفسد المعنى مع العطف".

أما ما فيه الطلب، فهو:

١- الأمر، نحو: اجتهدْ فتنجحَ.
٢- التمنّي، نحو قوله تعالى: ﴿لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [النساء ٤: ٧٣].
٣- الدّعاء، نحو: ربِّ أعطني قدرة على المسامحة فأهنأَ في العيش.
٤- النهيُ، نحو: لا تطلِ السهرَ فتتأخرَ عن المدرسة.
٥- الترجِّي، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّى، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ [عبس ٨٠: ٣-٤]، وقوله تعالى: ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [غافر ٤٠: ٣٦-٣٧].
٦- الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُواْ لَنَا﴾ [الأعراف ٧: ٥٣]. ومنه قولهم: (هل لك نفَقٌ فتسلكَهُ؟)
٧- العرض، نحو قولنا: (ألا تجدُّ في دروسك فتكونَ من المتفوقين!).
٨- التّحضيض، نحو قولنا: (هلا أحسنت إلى جارك فتفوزَ بالأجرِ!).

فهذه (الفاء) يجب أن يتقدَّمها ما فيه معنى الشّرط والطلب كما أسلفنا، وإذا لم يكن في التّركيب معنى الشّرط والطلب فالفاء ليست سببية، فما بعدها ليس ناجماً عما قبلها، ففي قوله تعالى: ﴿يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [النساء ٤: ٧٣]. قُرئ الفعل (أفوز) بالرّفع والنّصب، ففي قراءة الرّفع يكون الفوز معطوفاً على (الوجود) معهم، فهو على معنى: يا ليتني كنت معهم، ويا ليتني أفوز. أما القراءة بالنّصب فيكون الفوز مترتباً وناتجاً عن وجوده معهم، وعلى القراءة بالنّصب يمكن إرجاع التّركيب إلى بنية التّركيب الشَّرطيّ، نحو: إنْ أكنْ معهم أفُزْ.

فإذا لم يصلح تقدير تركيب شَرطي كانت الفاء استئنافية، كما في قول جميل بثينة:

[الطّويل]

ألمْ تسأل الرّبعَ القواءَ فينطقُ وهل تخبرنْكَ اليومَ بيداءُ سَمْلق[٤٠]

إذْ لا يصحُّ تقدير التّركيب على تقدير شرطٍ وجواب، لأنّ نطق الربع ليس ناجماً أو مسبَّباً عن عدم السؤال للربع. قال سيبويه: (ولم يجعل الأوّل سبباً للآخر، ولكنه جعله ينطقُ على كل حالٍ، كأنّه قال: فهو مما ينطقُ).

٤- **الواو الدّالّة على المصاحبة:** هي الواو الّتي بمعنى (مع)، وهي حرف عطف كسابقتها، ويشترط فيها ما اشترط في سابقتها من تقدُّم نفي أو طلب أو ما في معنى الطلب.

---

[٤٠]- موضع الشّاهد: (فينطق). وجه الاستشهاد: امتناع نصب الفعل المضارع بعد (الفاء) لأنها ليست الفاء السببيَّة، وإنما هي الاستئنافية.

والطلب ههنا ليس منصَّباً على ما قبل الواو هذه، وإنما هو منصبٌّ على الجمع بين ما قبل الواو وما بعدها. ففي قول أبي الأسود الدؤلي: [الكامل]

لا تنهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عَلَيكَ إِذَا فَعَلْتَ عظيمُ

ليس النّهي متجهاً إلى النّهي عن الخلق فحسب، ولا إلى إتيانه فحسب، ولكنْ يراد به النَّهيُ عن الجمع بين النّهي عن خلق سيّء واقتراف مثل هذا الخلق.

ومن الأمثلة على النفي قولنا: (لا يقصِّر الطالبُ وينجحَ)، والمعنى: لا يكون اجتماعٌ بين التقصير في الدراسة والنجاح، لأن النجاح حليف غير المقصِّرين.

أما الطّلب، فمنه:

١- الأمر، كقول الشّاعر: [الوافر]

فقلت: ادعِيْ وأدعوَ إنَّ أندى لصوتٍ أنْ يناديَ داعيانِ[٤١]

٢- النهي، نحو قولنا: لا تأكلِ السَّمكَ وتشربَ اللبنَ.

والتّقدير: لا يكنْ منك جمعٌ بين أكل السمك وشُربِ اللبن. فالنَّهي يعمُّ السلوكَيْن لا سلوكاً واحداً فحسبُ.

٣- التمنِّي، نحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام ٦: ٢٧].

٤- الاستفهام، نحو قول الحطيئة[٤٢]: [الوافر]

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَينِي وَبَينَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

٥- (أو): بشرط أن تؤدي أحد معنيين، هما:

- انتهاء الغاية، على تقدير (إلى أنْ)، ومثاله قول الشّاعر: [الطّويل]

لَاستسهلَنَّ الصَّعبَ أَو أدركَ المُنَى فَمَا انقَادَتِ الآمالُ إِلَّا لِصَابرِ[٤٣]

- الاستثناء، على تقدير (إلّا أنْ)، نحو قول زياد الأعجم[٤٤]: [الوافر]

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَومٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

---

[٤١]- موضع الشّاهد: (وأدعوَ) وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بعد واو دالة على المصاحبة أو مسبوقة بالطلب (النهي).

[٤٢]- موضع الشّاهد: (ويكونَ) وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع (يكون) بعد واو الدالة على المصاحبة، وهي مسبوقة بما فيه معنى الطلب، وهو الاستفهام.

[٤٣]- موضع الشّاهد: (أو أدرك) وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بعد (أو) التي بمعنى (إلى أنْ).

[٤٤]- الغمز: العصر باليد.

وقول يزيد بن الخذَّاق الشنّي[٤٥]: [الكامل]

لَنْ تَجمَعُوا ودِّي وَمَغْتَبَتِي أَوْ يُجمعَ السَّيْفانِ في غِمْدِ[٤٦]

٣) <u>جزم الفعل المضارع</u>

يعني الجزمُ في اللُّغة القطع. قال ابن فارس: "الجيم والزاء والميم أصلٌ واحد، وهو القطع. يقال: جزمتُ الشيء أجْزِمه جَزْماً". والجزم اصطلاحاً لا يخرج عن معناه اللّغويّ. فقد تابع ابن فارس قوله: "والجزْم في الإعراب يسمَّى جَزْماً؛ لأنَّه قُطِع عنه الإعراب". فهو قطع علامة الإعراب سواء أكانت حركة أم حرفاً، ولذلك يطلق عليه أيضاً مصطلح (الوقف)؛ لأنَّ الحرف الَّذي يقطع عن الحركة يصبح ساكناً.

ويتأتَّى الجزم في الفعل المضارع لفظاً أو محلّاً، إذا سُبق بأداة من الأدوات الجازمة الَّتي يمكننا تقسيمها قسمين رئيسين، هما:

١- <u>أدوات تجزم فعلاً مضارعاً واحداً</u>

وهي: لمْ، لمَّا، لام الأمر، لا الناهية. ويتأتى جزم الفعل المضارع أيضاً عن أسلوب يتضمَّن معنى الشّرط، وهو ما يسميه النُّحاة (الجزم بجوابِ الطَّلب) فهو خالٍ من أداة شرط صريحة، ولكنَّ التحليل الدقيق لتركيب جملة الطلب يفضي إلى بنية التّركيب الشَّرطيّ، إذ البصريون يجعلون جزم فعل الجواب بشرط مقدَّر، والكوفيّون يجعلونه مجزوماً لأنَّه جواب الطلب.

١- الأدوات الَّتي تجزم فعلاً مضارعاً واحداً، هي:

١. **لم:** أول الأدوات الجازمة فعلاً مضارعاً، وهي تختص بما يأتي:

- نفي معنى المضارع.
- قلب زمن الحال إلى الماضي.
- قد تقترن بها همزة الاستفهام التقريري، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشّرح ٩٤: ١]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل ١٠٥: ١]، فزمن الفعل المضارع بعدها هو الماضي، وإن كانت صيغته صيغة الحاضر (المضارع).

ويجوز في المضارع بعدها أن يكون قد انتهى وانقطع قبل الكلام بوقت قصير أو طويل، مع جواز أن يكون مستمرَّاً متصلاً بالحال، واستحالة كونه مستقبلاً.

ويمتنع حذف الفعل المضارع بعدها إلا في الضرورة الشّعريّة، نحو قول إبراهيم بن هَرْمة القُرَشيّ[٤٧]: [الكامل]

---

[٤٥] – موضع الشّاهد: (أو تستقيما) وجه الاستشهاد: نصب المضارع بـ (أو) التي بمعنى (إلّا).

[٤٦] – موضع الشّاهد: (أو يجمع) وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بعد (أو) التي بمعنى (إلّا أنْ).

[٤٧] – يوم الأعازب: يوم الفوضى.

احفظْ وديعتَكَ الَّتي استُودعتَها يومَ الأعازبِ إنْ وصلتَ وإنْ لمِ

إذِ التقدير: وإنْ لم تصِلْ. ولا بدَّ من وجود قرينة لفظيّة تدلُّ على المحذوف

٢. **لـمَّا:** وهي تشترك مع (لم) في جزم الفعل المضارع بعدها لفظاً، ونفي معناه، وقلب زمنه من الحال إلى الماضي. وينحصر الفرق بين الأداتين في القضايا الآتية:

- جواز تقدّم أداة شرط على (لم) وامتناع ذلك في (لمَّا)، قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة ٢: ٢٤]، ولا يجوز: (إنْ لما تكتب).
- نفي زمن الفعل بعد (لمَّا) مستمرٌّ إلى الحال، ومثاله قول الممزَّق العبدي:

[الطّويل]

فإن كنتُ مأكولاً فكنْ أنتَ آكلي وإلَّا فأدركْني ولـمَّا أمزَّق[٤٨]

وزمن الفعل المنفي بـ (لم) محتِملٌ الوجهين: الاتِّصال والانقطاع. ومثال الاتِّصال قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً﴾ [مريم ١٩: ٤]. ومثال الانقطاع قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾ [الإنسان ٧٦: ١]. ولذلك يجوز في منفيِّ (لم) أن يعطف عليه بصيغة الماضي، فيقال: (لم يكنْ ثُمَّ كانَ)، لاتِّحاد الزّمنين، ولا يجوز هذا الاستعمال مع (لمَّا)، بل يجب أن يقال: لمَّا يكنْ وقدْ يكونُ.

- زمن الفعل المنفي بـ (لمَّا) قريبٌ من الحال فحسْبُ، أما منفيُّ (لم) فليس مشروطاً بذلك، ولذلك يمتنع أن يقال: لمَّا يكنْ زيدٌ في العام الماضي، ولكن يجوز: لم يكنْ زيدٌ في العام الماضي مقيماً.
- أنّ الحدث المنفي بـ (لمَّا) متوقَّع حصوله، نحو قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص ٣٨: ٨]، فالعذاب متوقع وإن لم يذوقوه حتى الآن.

٣. **لام الأمر:** وتسمَّى لام الطلب؛ لأنها يُطْلب بها أداء عمل ما، فإذا كان الطلب موجَّهاً إلى مَنْ هو أدنى كان معنى التّركيب الَّذي دخلته (الأمر)، نحو: قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾ [البقرة ٢: ١٦٨]، وقوله أيضاً: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق ٦٥: ٧]، وقوله صلى الله عليه وسلم: (قوموا فلأُصلِّ لكم). أما استعمال هذه اللام في أمر المخاطب نحوقولنا: (لتقُمْ بواجبك)، (لتُحْسِنْ إلى زميلك)فهو غير جائز عند كثير من النحاة وليس محل إجماع النحاة.

فإذا وجِّه الفعل الَّذي لحقته هذه اللام إلى منْ يساويك في الرتبة كان المعنى (التماس أداء الفعل)، نحو قول الزميل لزميله: لتعطِني قلمَك، لتقرأْ لي القصيدة.

وإذا كان الفعل موجَّهاً إلى من هو أعلى من المتكلم كان المعنى على الدّعاء[٤٩]، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت ٢٩: ١٢]. وقوله: (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف ٤٣: ٧٧].

---

[٤٨] – موضع الشّاهد: (ولمَّا أمزَّق). وجه الاستشهاد: استمرار النفي لـ (لمَّا) إلى الحال.

وقد تؤدي هذه اللام معنى التهديد، كقوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت ٢٩: ٦٦]، والفيصل بين هذه المعاني الَّتي تؤدي لام الأمر هو السياق الَّذي ترد فيه، وطبيعة العلاقة بين طرفي الخطاب.

---

[٤٩] – ليس المراد بـ ((الدعاء)) هنا معنى عاماً، ولكنه خاص بالعلاقة بين العبد وربّه، فلا يفهم الدعاء من طلب أي أدنى من أيّ أعلى.

ومن خصائص هذه اللام:

١- جزم الفعل المضارع لفظاً أو محلاً

٢- جواز حذفها وبقاء عملها في الضرورة الشّعريّة، ومنه قول حسّان بن ثابت:

[الوافر]

محّمدُ تفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفتَ من شيءٍ تَبالا

٣- جواز حذفها في غير الضّرورة الشّعريّة إذا تقدّمها لفظ (القول)، نحو قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ: آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ﴾ [إبراهيم ١٤: ٣١]، والتّقدير: ليقيموها.

٤- الأصل فيها أن تحرَّك بالكسرِ (لِ)، فإذا سبقتها الواو، أو الفاء، أو ثمَّ العاطفات، فتسكينها هو الأَوْلى والأعلى، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس ١٠: ٥٨] وقوله صلى الله عليه وسلم: (فلتسوُّوا صفوفكم).

٤. **لا الناهية:** وتسمَّى (لا) الطلبية أيضاً، لأنها تتوجَّه إلى طلب الكفِّ عن فعل شيء ما، ولها ما للّام الطلبية من معانٍ داخلَ التّركيب، فتكون للطلب، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران ٣: ١٠٣]، وقول النعمان بن البشير:

[الطّويل]

فَلا تَعْدُدِ الْمَوْلى شَريكَكَ في الغنى وَلكنَّما الْمَوْلى شَريكُكَ في العُدْمِ[٥٠]

أو للالتماس إذا توجه الكلام إلى من هو مساوٍ للآمر، نحو قول الصّديق لصديقه: (لا تقصِّرْ في عملِ الخيرِ)، أو للدّعاء نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران ٣: ٨]، وقوله أيضاً: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة ٢: ٢٨٦]، وقول الشّاعر:

---

[٥٠] – موضع الشّاهد: (فلا تعددْ). وجه الاستشهاد: مجيء (لا) الناهية دالة على الطلب. والطلب معنًى عام في (لا)هذه فيلوَّن بطبيعة العلاقة بين طرفي الخطاب.

[الوافر]

فلا تَشْلَلْ يدٌ فتكتْ بعمروٍ فإنَّك لنْ تذلَّ ولن تُضَاما[٥١]

والجزم بها قد يكون لفظاً، كما مرَّ، وقد يكون محلّاً، ومنه قول الأخطل:

[البسيط]

يا كعبُ لا تهجوَنَّا العام معترضاً فإنَّ شعرك، إنْ لاقيتني غُررُ[٥٢]

وقوله[٥٣]: [البسيط]

بني أميَّة إنِّي ناصحٌ لكمُ فلا يبيتينَّ فيكم آمناً زُفَرُ[٥٤]

وللجزم بها شرطان:

- ألّا يُفْصَل بينها وبين الفعل فاصل إلا في الضرورة الشّعريّة.
- جواز حذف الفعل المضارع بعدها إذا دلَّ عليه دليل، نحو قولنا: (أحسِنْ إلى مَنْ يستحق، وإلّا فلا)؛ أي: فلا تحسنْ إليه.

---

[٥١] – موضع الشّاهد: (فلا تشلل). وجه الاستشهاد: مجيء (لا) الناهية دالة على الدّعاء.

[٥٢] – موضع الشّاهد: (لا تهجوَنَّا). وجه الاستشهاد: جزم الفعل المضارع (تهجونَّا) على المحلّ، لأنه مبني لاتصاله بنون التوكيد.

[٥٣] – زُفَرُ: هو زفَرُ بن الحارث أحد بني نُفَيْل بن عمرو بن كلاب.

[٥٤] – موضع الشّاهد: (لا يبيتنَّ). وجه الاستشهاد: مجيء الفعل المضارع (يبتينَّ) مبنياً على الفتح في محل جزم.

٢- أدوات تجزم فعلين مضارعين

وهذه الأدوات تقسم بحسب أصالتها في العمل وفرعيتها قسمين رئيسين أيضاً، هما:

أ- أداة أصلية وحيدة[٥٥]، هي (إنْ) بكسر الهمزة وسكون النّون وتسمَّى (أمَّ الباب)، وبقية الأدوات محمولة عليها. ووظيفتها الأساسية تعليق أحد طرفي التّركيب الشَّرطيّ على الآخر. ومن هنا كانت لها خصائص تميِّزها عن بقية الأدوات المحمولة عليها؛ لأنها الأصل في أدوات الشّرط، والأصل له ما ليس للفرع. كما قرّر النُّحاة ثم إنَّ أثرها في توجيه دلالة الشّرط على المستقبل أكثر وضوحاً من غيرها، ولو كان الفعل في الغالب ماضياً. وعليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء ١٧: ٨] فزمن التّركيب الشَّرطيّ هو المستقبل لا محالة.

ب-أدوات فرعيَّة حُمِلَتْ على (إنْ) في العمل. وهي أدوات منقولة من حقل نحوي أو دلالي وألحقت بأداة الشّرط (إنْ) من جهة الأثر الإعرابي فحسب، ولكن بقيت محتفظةً بمعناها الَّذي هو لها في أصل وضعها. وهذه الأدوات هي:

١. أدوات كانت في أصل وضعها (ظروفاً)، ثم استعملت استعمال (إنْ) في ترتُّب جزاء على شرط، وهي[٥٦]: إذْ ما، متى، أنّى، أينَ، أيَّانَ، حيثُما.
٢. أدوات كانت تستعمل أصلاً للدلالة على الموصولية، ثم نقلت إلى الشَّرطيّة، وهي: مَنْ، ما، مهما.
٣. أدوات تدل في أصل وضعها على الاستفهام، ثم نقلت إلى تركيب الشّرط والجزاء، وهي: كيفما، وأيٌّ.

---

[٥٥] - اقتصرت على ذكر أداة الشرط الأصلية الجازمة، إذ توجد أدوات شرط أصلية غير جازمة، وهي: لولا، لو، لوما.

[٥٦] - اقتصرت ههنا على ذكر أدوات الشرط الجازمة فحسب، إذ توجد أداة شرط غير جازمة منقولة عن الظرفية، وهي (إذا).

وقد وقفنا عليها لدى حديثنا عن المبنيات، فلا حاجة بنا إلى تكرار الحديث فيها. ولكنّنا سنفرد حديثاً عن بقية أجزاء التّركيب الشَّرطيّ، وهي:

- جملة فعل الشّرط.
- جملة جواب الشّرط.
- الرَّابط بين الجملتين.

أ- **جملة الشّرط:** هي الجملة الَّتي تلي أداة الشّرط حرفاً كانت أم اسماً محوَّلاً، وتكون على النَّحو الآتي:

١. فعلاً مضارعاً مجزوم اللّفظ بأداة الشّرط، وهو الأصل في جملة الشّرط.
٢. قد يأتي فعل جملة الشّرط ماضياً، فيكون الجزم للمحل لا للفظ.
٣. يتجه زمن فعل الشّرط غالباً إلى المستقبل مهما كانت صيغته، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء ١٧: ٨]، على تقدير: إنْ تعودوا في المستقبل نَعُدْ. و"لمجيء المستقبل بلفظ الماضي بعدها غرض بلاغي هو إظهار غير الحاصل في معرض الحاصل". لذلك جعل ابن جني قولنا مثلاً (إن درست نجحت) من قبيل المؤكد الحصول في المستقبل خلافاً لقولنا: إن تدرس تنجح.

<u>وتختصّ (إنْ)</u> من بين أدوات الشّرط بأمور منها:

١. يجوز حذف جملة الشّرط بعد (إنْ) إذا وجدت القرينة الدالة عليهما، نحو قول الأحوص الأنصاري: [الوافر]

فَطَلّقها فَلَستَ لَها بكفء وَإِلا يعلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ

إذ أصل التّركيب (وإلا تطلقْها يعْلُ)، ولكنْ حذفت جملة الشّرط وبقيت (لا) النافية وكان سياق الكلام دالّاً على المحذوف.

٢. يجوز تقدُّم جوابها عليها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ﴾ [هود ١١: ٣٤]. ويرى بعضهم أنَّ الجواب محذوف دلَّ عليه ما تقدَّم.
٣. جواز حذف جملتي الشّرط والجواب إذا دلّت القرنية على ذلك، نحو قول رؤبة ابن العجّاج: [الرّجز]

قالَتْ بَناتُ العَمِّ: يا سَلْمَى وَإِنْ كانَ فَقِيراً مُعْدِماً قالَتْ: وَإِنْ[٥٧]

والتّقدير: وإنْ كان فقيراً مُعْدِماً فأنا أقبل به.

---

[٥٧] – موضع الشّاهد: (قالت: وإنْ). وجه الاستشهاد: حذف جملتي الشرط والجواب لتقدّم ذكرهما.

٤. قد يحذف الفعل بعدها على شريطة التّفسير، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة ٩: ٦] وهذا الحذف مقصور على أداة الشّرط الجازمة (إنْ) وغير الجازمة (إذا).

ب- جملة جواب الشّرط:

هي الجملة الَّتي تكون متوقفة الحصول على جملة الشّرط، فهي كالنتيجة بالنسبة إليها. والأصل في جملة جواب الشّرط أن يكون فعلها مضارعاً، فيجزم لفظاً، أو أن يكون فعلاً ماضياً فيجزم محلّاً. ومثال الأوّل قول الشّاعر: [الخفيف]

إنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسةَ يوماً يلقَ فيها جآذراً وظباءَ[٥٨]

فقد جاء الفعلان المضارعان (يدخل) و(يلقَ) مجزومين، أولهما لأنَّه فعل الشّرط، والثاني لأنَّه جواب الشّرط. فإن جاء الجواب ماضي اللفظ، جُزم محلّاً ومثله قول الآخر:

[البسيط]

إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً مِنِّي، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا[٥٩]

وقد نظم ابن مالك نوع فعلَيْ الشّرط والجواب في ألفيته، فقال:

وماضيين أو مضارعين تُلْفيهما، أو متخالفين

وقول النّبيّ، صلى الله عليه وسلّم: (من يَقُمْ ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له)، وقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عن والدها أبي بكر: (إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيف، متى يقمْ مقامك رقَّ).

وإذا لم يكن فعل جملة جواب الشّرط مضارعاً أو ماضياً، وجب اقتران الجملة الجوابية بأحد الرابطين الآتيين: (الفاء) أو (إذا) الفجائية، حتى إن النُّحاة صنعوا بيتاً شعرياً يوجز المواضع الَّتي يجب فيها اقتران جملة جواب الشّرط بالفاء أو بـ (إذا) الشَّرطيّة، وهو قول أحدهم:

اسميَّةٌ، طلبيةٌ، وبجامدٍ وبما، وقد، وبلنْ، والتنفيس

فهذه سبعة أنماط إذا جاءت جملة جواب الشّرط واحداً منها، وجب الربط بينها وبين جملة الشّرط بالفاء أو (إذا) الفجائية. وهنا يكون عمل الجزم في محلِّ جملة جواب الشّرط لا في اللفظ، فتغدو الجملة في مجموعها في محل جزم بأداة الشّرط. وكل من الفاء و(إذا) الفجائية رابط لفظي يوثّق عُرَى العلاقة بين جملتي الشّرط والجواب.

---

[٥٨] – موضع الشّاهد: (مَنْ يدخل). وجه الاستشهاد: جزم فعل الشرط لفظاً.

[٥٩] – موضع الشّاهد (طاروا). وجه الاستشهاد: مجيء جملة جواب الشرط فعلها ماضٍ مجزوم محلّاً لا لفظاً.

ونشير هنا إلى أن (الفاء) تربط جملة الشّرط بالجواب مهما كانت الأداة، في حين أن (إذا) الفجائية لا تقع إلا رابطة للجملتين إذا كانت أداة الشّرط (إنْ) الجازمة، أو (إذا) غير الجازمة.

وهاتان الأداتان الرابطتان "تؤديان وظيفة معنويّة في التّركيب الشَّرطيّ بحسب الموقف التعبيري للمتكلم، فإذا كان المقام محتاجاً إليهما جيء بهما في جواب الشّرط، وإذا كان المقام يستغني عنهما تجرَّد الجواب منهما".

وقد صاغ الدكتور محمد طاهر الحمصي قاعدة كبرى تحكم اقتران جملة الجواب بهاتين الأداتين، فقال: "إذا اختلفتْ جهتا الدّلالة ما بين الشّرط والجواب، احتيج إلى رابط لفظي يوثق اقترانهما وتلازمهما فيؤتى بالفاء أو (إذا) الفجائية في صدر جواب الشّرط". وسرد بعد ذلك جهات الاختلاف بين طرفي التّركيب الشَّرطيّ (جملة الشّرط – جملة الجواب) وحصرها فيما يأتي:

١. الاختلاف في الثبوت والحدوث.
٢. الاختلاف في الخبر والإنشاء.
٣. الاختلاف في الاستقبال والحال.
٤. الاختلاف في التوكيد.
٥. الاختلاف في الصدارة.

أما مواضع اقتران جملة الجواب بالفاء أو (إذا) الفجائية، فهي:

١. إذا كانت جملة الجواب اسمية، نحو: إن تجتهدْ فأنت ناجحٌ.
٢. إذا كانت جملة الجواب طلبية، فعلها فعل أمر، نحو: إن تقابلْه فأعطهِ جائزة.
٣. إذا كانت جملة الجواب مصدَّرة بفعل جامدٍ، مثل (ليس)، نحو: إنْ تحسنْ إلى زملائك فلستَ بنادم؛ أو: إنْ تشتركْ في المسابقة فنعمَ ما فعلتَ.
٤. أن يتصدَّر جملة الجواب الحرف (قدْ)، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ﴾ [يوسف ١٢: ٧٧].
٥. أن تتصدر جملة الجواب بـ (ما) النافية، نحو: إنْ قاطعتَني فما تستفيدُ شيئاً.
٦. أن تتصدَّر جملة الجواب بـ (لن) النافية، نحو: من يأتِ بالخير فلنْ يُحرْمَ الأجرَ
٧. أن تتصدر جملة الجواب بحرف تنفيس، كالسين أو سوف، نحو: مَنْ يقرأْ فسوفَ يجدُ نتيجة عمله.
٨. أن تتصدرها كلمة (كأنّما)، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [المائدة ٥: ٣٢]
٩. أن يتصدرها الحرف الشبيه بالزائد (رُبَّ)، نحو قول جَحْدر بن مالك:

[الوافر]

فإنْ أهلكْ فربَّ فتىً سيبكي عليَّ مخضَّبٍ رَخْصِ البنانِ[٦٠]

وقد يحذف صدر جملة الجواب ويبقى عجزها فتدخل عليه الفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً وَلَا رَهَقاً﴾ [الجن ٧٢: ١٣]؛ لأنَّ الفاء الرابطة دليلٌ على أنَّ ثمة جملة حذف صدرها، فلم يجزم الفعل بعدها؛ لأنَّها ليست العاطفة. فالتقدير في الآية: (فهو لا يخافُ)، ويلاحظ ههنا أن الجملة الَّتي يحذف صدرها هي جملة اسمية. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً﴾ [البقرة ٢: ١٢٦]، فهذه الفاء الرابطة دليل على وجود جزء مغيَّب هو صدر الجملة الاسمية، والتّقدير في الآية: (فأنا أمتعُه).

ولكن قد تحذف هذه الفاء مع تحقُّق شروط وجودها للضرورة الشّعريّة، ومثال ذلك ما قاله عبد الرحمن بن حسان بن ثابت: [البسيط]

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرُها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلانِ[٦١]

- **الحذف من التّركيب الشَّرطيّ:**

يعد التّركيب الشَّرطيّ بجملتي الشّرط والجواب معبِّراً عن فكرة واحدة، ويتمتَّع باستقلال نسبي في التعبير، ومن هنا كان تغييب واحد من طرفيه مخلّاً بالإفصاح عما يجول في الذهن، فوظيفته المعنويّة. والنَّحوية لا تقومان إلّا على الطرفين معاً.

ولكنْ قد يعرض للتركيب الشَّرطيّ تغييب أحد الطرفين: فعل الشّرط، أو الجواب، وقد يغيّبان معاً، فهذه ثلاثة أضرب. وهذا الحذف لابد له من قرائن لفظيّة أو سياقية تنمّ عنه وتدلُّ عليه. وفيما تأتي تفصيل ذلك:

١. **حذف جملة الشّرط:** ومثله قول الأحوص: [الوافر]

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[٦٢]

ولكن يمتنع حذف أداة الشّرط وفعل الشّرط وبقاء الجواب لأنَّ ذلك لم يثبت مجيئه عن العرب.

٢. **حذف جملة الجواب:** وهذا الحذف محكومٌ بتقدُّم قرينة لفظيّة، ويراد منه تحقيق مقاصد بلاغية، كعدم وجود فائدة من ذكره، نحو قولنا مستفسرين: أتأتي إلى الجامعة؟ فيكون جوابك: إن وجدتُ وقتاً، والتّقدير: إنِ وجدت وقتاً أتيتُ إلى الجامعة. فقد قام الفعل المسبوق بهمزة الاستفهام قرينة على جواب الشّرط المحذوف.

---

[٦٠] – موضع الشّاهد: (فرُبَّ فتى). وجه الاستشهاد: اقتران جملة الجواب بالفاء لتصدّرها بحرف الجر الشبيه بالزائد (رُبَّ).

[٦١] – موضع الشّاهد: (الله يشكرها). وجه الاستشهاد: حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط، للضرورة الشّعريّة.

[٦٢] – موضع الشّاهد: (وإلا يعلُ). وجه الاستشهاد: حذف جملة الشرط، والتقدير وإلا تطلّقها يْعلُ...

وقد تكون القرينة سياقية غير ملفوظة، ولكنَّ سياق المقام يشير إلى جملة الجواب المحذوف. من ذلك أن تقول: إنْ أردتَ السفرَ، والتّقدير: إنْ أردت السفرَ فسافرْ. ويغني عن الجواب المحذوف ما يأتي:

- أن تُسبَق أداة الشّرط بما يدلُّ على الجواب، نحو قولنا: ستفوز إن اشتركت في المسابقة. والتّقدير: إن اشتركت في المسابقة فستفوز، وسياق التّركيب هو الَّذي دلَّ على الجواب المحذوف.
- جواب القسم إذا اجتمع مع الشّرط في تركيب واحد، نحو قول النابغة الذبياني: [الطّويل]

لَئِن كُنتَ قَد بُلِّغتَ عَنّي خِيانَةً لَمُبلِغُكَ الواشي أَغَشُّ وَأَكذَبُ

وقول الأخطل: [الكامل]

وَلَئِن نَجَوتُ مِنَ الحَوادِثِ سالِماً وَالنَّفسُ مُشرِفَةٌ عَلى الآجالِ
لَأُغَلغِلَنَّ إِلى كَريمٍ مِدحَةً وَلَأُثنِيَنَّ بِنائِلٍ وَفَعالِ[٦٣]

- حذف الرّكنين معاً: وهنا لا بدّ أيضاً من قرينة تدلُّ على الجواب المحذوف، ومن ذلك قول رؤبة: [الرّجز]

قالَتْ بَناتُ العَمِّ: يا سَلْمَى وَإِنْ كانَ فَقِيراً مُعْدِماً قالَتْ: وَإِنْ

والتّقدير: وإن كان فقيراً مُعْدِماً قبلت به، فحذفت جملتا الشّرط والجواب معاً، وبقيت أداة الشّرط (إنْ) وحدها، وسبقها ما يدلُّ على جملة الشّرط والجواب معاً.

ومثل ذلك قول عامر بن الطفيل: [الوافر]

فإنْ سِلْماً بني حربٍ فسِلْمٌ وَإِنْ حَرْباً فَقَدْ شُفِيَ الغَلِيلُ[٦٤]

والتّقدير: وإن أردتم سلماً فهو سِلْمٌ، فحذفت جملة الشّرط وصدر جملة الجواب مع الفاء الرابطة.

ويضاف إلى ما يغني عن ذكر جملة الشّرط أن تحلَّ محلَّها جملة تكون تعليلية لجملة الجواب ومبيّنةَ، فتقوم مقام الجواب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ الله غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران ٣: ٩٧]، فقد ذكرت جملة الشّرط (كفرَ)، ولكنَّ الجملة المذكورة (فإنّ الله....) ليست هي جملة الجواب، وإنما هي تعليل لجملة الجواب؛ لذا قامت مقامها فأغنتْ عنها. فقد أقيم السَّبب مقام المسَّبب مقام المسبَّب، وكأنَّ التقدير: من كفر فلا يضرُّ الله كفره؛ لأنَّه غني عن العالمين.

---

[٦٣] – موضع الشّاهد: (لأغَلْغِلَنَّ). وجه الاستشهاد: حذف جواب الشرط لإغناء جواب القسم عنه. وفيه موضع آخر هو (ولأُثنيَنَّ). وهو نظير الوجه السابق.

[٦٤] – موضع الشّاهد: (فإن سلماً. وإنْ حرباً). وجه الاستشهاد: حذف جملة الشرط وصدر جملة الجواب.

ت- الجزْم بجواب الطَّلب

قد يخلو التّركيب من أداة شرط، ولكنَّ السياق يُفْهمُ منه دلالة التّركيب على الشّرط. فإذا وقع الفعل المضارع جواباً لِما فيه معنى الطلب أو ما يشبهه كان مجزوماً به، نحو قولنا: تصدَّقْ من مالك تنلْ ثواباً. فالفعل (تنلْ) جزم لتقدّم فعل الأمر (تصدَّق) عليه.

ويكون الفعل طلبياً إذا كان واحداً مما يأتي:

١. الأمر: وهو الصّيغة الأصلية الَّتي تؤدي معنى الطلب أو بصيغة اسم فعل أمرٍ، نحو: قمْ، ادرسْ، نمْ ...، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَداً يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [يوسف ١٢: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ﴾ [آل عمران ٣: ٣١].
٢. النهي، نحو: لا تتكاسلْ ترسبْ.
٣. التخضيض، نحو قول عنترة بن شدّاد: [الكامل]

هَلّا سَأَلتِ الخَيلَ يا ابنة مالِكٍ إن كُنتِ جاهِلَةً بِما لَم تَعلَمي
يُخبِرِكِ مَن شَهِدَ الوَقيعَةَ أَنَّني أَغشى الوَغى وَأَعِفُّ عِندَ المَغنَمِ[٦٥]

٤. الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ؟﴾ [الصف ٦١: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ.....﴾ [الصف ٦١: ١١-١٢]. فقد جزم الفعل (يغفرْ)؛ بوقوعه جواباً لـ (تؤمنون) الَّذي بمعنى (آمنوا). وقولنا: (أين أبوك أقابلْه؟)
٥. التمنّي، نحو: (ليتك تجتهدُ تكنْ من الفائزين).
٦. العرض، نحو: (ألا تلتفتُ إلى مستقبلكَ تضمْنْ حياتَك).
٧. الرّجاء، نحو: (لعلَّك تفعلُ الخير تؤجرْ عليه).

ويُحْمل على النّوع الأول ما كان فيه التّركيب خبريَّاً، إلا أنَّ معناه الطلب، وعليه قولهم: "اتقى اللهَ امرؤٌ وفعلَ خيراً يُثَبْ عليه". فالفعل (يثبْ) فعل مضارع مجزوم؛ لأنَّه جوابُ ما فيه معنى الطلب وهو الفعل (اتقى)؛ لأنَّ ظاهره خبري ومعناه إنشائي، والتّقدير: ليتَّقِ اللهَ امرؤ فعل خيراً يُثَبْ عليه.

والجزم في ذلك كله على معنى الشّرط الَّذي يرشحُ به السياق، وعلى تقدير (إنْ) في صدر الجملة، ففي قولنا: هل تقوم بواجبك تنلْ خيراً؟ يكون التقدير: إنْ تقمْ بواجبك تنلْ خيراً، وهكذا. فشرط

---

[٦٥] – موضع الشّاهد: (يخبْرك)، وجه الاستشهاد: جزم الفعل (يخبرك) لأنه جواب الطلب المفهوم من التخضيض (هلّا سألت). وفي البيت الأول شاهد على مجيء (الباء) في قوله: "بما لم تعلمي" بمعنى (عَنْ). قال ابن السِّيد: "والباء تأتي بعد السؤال بمعنى (عن) كثيراً".

الجزم لجواب الطلب صحةُ حلول (إنْ)، الشَّرطيّة وتقديرها في التّركيب، ليكون (جواب الطلب) كجواب الشّرط، إذْ جواب الشّرط مسبَّب عن الشّرط، فكذلك إذا لم يكن القصدُ من الفعل المضارع أن يكون مسبَّباً عما قبله؛ كان الفعل المضارع مرفوعاً وجوباً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً يرِثُني﴾ [مريم ١٩: ٥] فالفعل (يرثُني) مرفوع، وجملته في محل نصب صفة لـ (وليّاً). فلم يجزم لأنَّه ليس مسبَّباً عن هبة الولد. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لَّا تَخَافُ دَرَكاً وَلَا تَخْشَى﴾ [طه ٢٠: ٧٧] فالفعل (لا تخافُ) مرفوع لأنَّه ليس المعنى على أن عدم الخوف مسبَّب عن شق الطريق في البحر.

وفي قولنا: "لا تدنُ من الشرِّ تهلَكُ"، رفع الفعل المضارع؛ لأنَّ المعنى لا يصحُّ فيه تقدير (إنِ) الشَّرطيّة، لأن المعنى ينقلب إلى عكس المراد. فلو قدّرنا (إنْ) كان المعنى (إلّا تدنُ من الشرِّ تهلك)، وليس المعنى على ذلك، فوجب رفع الفعل المضارع (تهلكُ).

والقاعدة في هذا الباب: إذا خلا التّركيب من معنى الشّرط لم يكن لجزم الفعل المضارع وجه، والوجه الرّفع فحسْبٌ.

<u>اجتماع الشّرط والقسم</u>

يرى أكثر النُّحاة أنه إذا اجتمع الشّرط والقسم في تركيب واحد كان الجواب للمتقدِّم منهما، ففي قوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [يس ٣٦: ١٨]، جُعلت جملة (لنرجمنَّكم) جواباً للقسم، ويغني جواب القسم عن جواب الشّرط، فإذا تقدَّم الشّرط على القسم كان الجواب له، نحو قولنا: إن يدرسْ زيدٌ –والله– ينجحْ.

ويغني جواب الشّرط عن جواب القسم. وقد سُميت اللام الداخلة على (إنْ) الشَّرطيّة اللامَ الموطِّئة للقسم أو لجواب القسم ورأوا أيضاً أنَّه إذا سُبِق الشّرط والقسم بما يحتاج إلى الخبر جاز إعطاءُ الجواب لأيٍّ منهما، ورجّحوا إعطاءه للشّرط، بالنظر إلى أن التّركيب في الشّرط والجواب منعقد منهما معاً، وسقوط الشّرط مخلٌّ بمعنى الجملة، وهو في ذلك على عكس القسم المراد منه التوكيد فحسب.

وقد وردت شواهد فصيحة تقدّم فيها القسم المتخيَّل على الشّرط ومع ذلك جعل الجواب للشّرط، إذْ جُزمَ فعل الجواب، نحو قول الأعشى: [البسيط]

لَئِن مُنيتَ بِنا عَن غِبِّ مَعرَكَةٍ لَم تُلْفِنا مِن دِماءِ القَومِ نَنتَفِلُ[٦٦]

فالفعل (تلْفنا) جزم جواباً للشّرط، مع أن القسم قد تقدَّم عليه، فكان الأصل ألا يجزم، وقد خرَّجوا مثل ذلك على الشذوذ.

والرأي الَّذي نميلُ إليه ما أبان عنه الدكتور محمد طاهر الحمصي بجعل الجواب للشّرط مطلقاً سواء أقترن باللام أم بغيرها؛ لأنَّ القسم له صورة قاطعة الدّلالة فلا يُتأوَّل ولا يعمد فيه إلى الظنِّ

---

[٦٦] – منيتَ: أُصبت. غِبّ: بعد المعركة. موضع الشّاهد: (لا تلْفنا). وجه الاستشهاد: جزم فعل جواب الشرط مع أن القسم متقدِّم على الشرط.

والتخمين، واللام الَّتي تتقدّم (إن) الشَّرطيّة ما هي إلا لام التوكيد، الَّتي يمكن أن تأتي مع المبتدأ نحو قول ميسون البحدليّة[٦٧]: [الوافر]

لبيتٌ تخفق الأرياحُ فيهِ أحبُّ إليَّ من قصر منيفِ

أو الخبر، نحو: إن المحاضرة لجميلةٌ.

وللأنطاكيّ –رحمه الله– رأي آخر في ذلك مفاده أن الجواب لما يناسبه، فإن كان مقترناً بما يقترن به جواب الشّرط كان جواب شرط، وإن كان مقترناً بما يناسب جواب القسم كان جواباً له بغض النظر عن الأسبقية فقد سبق القسم ويأتي الجواب مناسباً لجواب الشّرط ويأتي الجواب مناسباً لجواب القسم وكلٌّ مسموع!

ولا وظيفة لها إلا التوكيد مطلقاً. ومن الأدلة المسوقة لتأييد ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُوْلَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشورى ٤٢: ٤١] فاللام الداخلة على اسم الشّرط (مَنْ) لم يعدَّها النُّحاة موطئة للقسم، مع أن الوظيفة واحدة، والأداة مختلفة، فكيف تجعل اللام في موضع موطئة للقسم ولا تجعل موطئة إذا تغيَّرت الأداة؟! ثمَّ إنَّ هذه اللام قد يتقدَّم الجواب عليه، نحو قول عمر بن أبي ربيعة: [البسيط]

أَلمِمْ بِزَينَبَ إِنَّ البَينَ قَد أَفِدا قَلَّ الثَّواءُ لَئِنْ كانَ الرَحيلُ غَدا

والنُّحاة مجمعون على عدم جواز تقدّم جواب القسم عليه. نُقِلَ عن الرضي قوله في التعليق على مثل الحال السابقة: (لا قسمَ في مثلِ هذه الصورة فَلا يكونُ إلا شرطاً). ولذلك نرى أنْ تجعل هذه اللام لام الابتداء الَّتي يراد فيها التوكيد، سواء أكانت مع (إنْ) الشَّرطيّة أو مع غيرها، وذلك طرْداً للباب.

---

[٦٧] – موضع الشّاهد: (لبيتٌ). وجه الاستشهاد: دخول لام الابتداء على الاسم النكرة (بيت)، فجاز إعرابه مبتدأ مع كونه نكرة. جاز الابتداء به لأنه نكرة موصوفة بجملة (تخفق الأرواح فيه).